جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

الرقمنة في القطاع الضريبي الجزائري
دراسة حالة مركز الضرائب بالبويرة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: القانون الإداري

إعداد الطلبة:
- قوابسي إيمان
- بوجمعة يسرى

إشراف الأستاذة:
د/ رحماني حسيبة

لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): د/حماني ساجية.....رئيسا
الأستاذ(ة): د/ رحماني حسيبة.....مشرفا ومقررا
الأستاذ(ة): د/ معزوز دليلة.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ..." سورة النمل-الآية 19.

الحمد والشكر لله عز وجل الذي يسر لنا طريق العلم وألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل نتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة " **رحماني حسيبة** " لقبولها الإشراف على هذا العمل ولحسن تعاملها وكرم أخلاقها وسعة صدرها وارشاداتها الصائبة نرجو من المولى عز وجل أن يجعل عملها هذا في موازين حسناتها وأن يجزيها خير الثواب.

كما نتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل لما بذلوه من جهد في قراءة وتمحيص المذكرة.

كما نشكر موظفي مركز الضرائب بالبويرة على حسن معاملتهم وتعاونهم.

إن أي بحث لا يخلو من النقائص وإن الكمال لله عز وجل وأسأل الله العلي العظيم أن يوفقنا وأن ينتفع ببحثنا هذا كل قارئ له.

إهداء

الحمد لله

الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه

وما ختم سعي إلا بفضله

الحمد لله على البلوغ ثم الحمد لله على التمام بالتوفيق

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل إسمه بكل افتخار

" أبـي الغـالي "

إلى ملاكي في هذه الحياة ووردة قلبي.. إلى معنى الحب والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى جنتي وسعادتي.. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

" أمـي الحبيبة "

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إخوتي

" محمد، مروة، غنية "

إلى قطعة الفرح التي وهبنا الله إياها من السماء وإضافة جميلة للعائلة ابن أختي

" عبد الله "

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية رفيقتي

" يسرى "

إلى من عطر حياتي بعبق وجوده.. إلى من تقف حروفي حائرة أمام ما فعلته وتفعله لأجلي فكل كلماتي لا تكفي شكرا لك من كل قلبي.. إلى صديقي وسندي

" محمد بلعربي "

آية الله

إهداء

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا، إلى من بذل الغالي والنفيس، إلى الذي إستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي **" أبي العزيز "**

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها لرايتي في يوم كهذا إلى حياتي وجنتي إلى من ضحت وسهرت وتعبت لأجلي كل عبارات الشكر لا تكفيك **" أمي الغالية "**

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى قرة عيني إلى خيرة أيامي وصفوتها **"إخوتي" (ياسر أيوب)** إلى أمنيتي الجميلة التي تحققت **"أختي الغالية" (فاطمة الزهراء)**

لكل من كان عونا وسندا لي في طريقي أخص بالذكر **"أستاذتي الغالية" (رشيدة مرزوق)** التي أنارت دربي بتشجيعها لي في صغري جزاك الله خير الجزاء.

إلى كل من دعمني في مسيرتي **" عائلتي الجميلة "** كبيرها وصغيرها.

إلى صديقتي الوفيتين **" إيمان ومريم "**

إليكم أهدي هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته وها أنا اليوم قطفت أول ثمار نجاحي بفضله سبحانه وتعالى الحمدالله على ما وهبني وأن يجعلني مباركة ويعينني أينما كنت، فالحمدالله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام.

يُسرى

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
EDI	التبادل الإلكتروني للمستندات Echange de document électroniques
OCDÈ	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation de coopération et de développement économiques
DGI	المديرية العامة للضرائب Direction Générale Des Impôts
DGE	مديرية كبريات المؤسسات Direction Des Grandes Entreprises
CDI	مركز الضرائب Centre Des Impôts
CPI	المركز الجواري للضرائب Centre Proximité Des Impôts
NIF	رقم التعريف الجبائي Numéro d'identification fiscale
TVA	الرسم على القيمة المضافة Taxe sur la valeur ajoutée
TAP	الرسم على النشاط المهني Taxe sur l'activité professionnelle
IBS	الضريبة على أرباح الشركات Impôts sur bénéfices des sociétés
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي Impôts sur revenus globales
G50	التصريحات الشهرية
G4	التصريحات السنوية بالنسبة للأشخاص المعنويين
G11	التصريحات السنوية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين
SAP	تطبيقات الأنظمة والمنتجات في معالجة البيانات Système d'application et production

مقدمة

بفضل التقدم الحاصل في مجال المعلومات والاتصالات برز ما يسمى بالإدارة الإلكترونية وقد أثر هذا التحول على مختلف القطاعات، بما في ذلك الإدارة الضريبية الجزائرية التي تعد ركيزة أساسية للدولة ودافعا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا سعت الدولة الى تطوير وتحسين الخدمة العمومية، وذلك من أجل الارتقاء وتحقيق الفعالية في أداء العمل الجبائي.

شهد القطاع الضريبي استجابة لمواكبة التطورات الحديثة بفضل وجود عدة دوافع أدت إلى الانتقال من النظام الضريبي التقليدي إلى النظام الضريبي الرقمي الذي يعتمد على الوسائل التكنولوجية ويتمتع بالجودة العالية والكفاءة، حيث تم استحداث وإصلاح هياكل الإدارة الضريبية ووضع استراتيجيات وقوانين تشريعية جديدة تحكم هذا القطاع، والذي بدوره يساهم في تعزيز المالية العامة للدولة.

ولقد حظيت المديرية العامة للضرائب باعتبارها جهة فاعلة ورئيسية في القطاع المالي بالعديد من الانجازات الفعلية في إطار التحول الرقمي للإدارة الضريبية، من خلال رقمنة جميع العمليات الجبائية والتشغيل الآلي لجميع الاجراءات ذات الصلة بفرض الضريبة.

في السياق ذاته سعت الدولة الجزائرية نحو استحداث تدابير إلكترونية وقنوات اتصال جديدة مع المكلفين بالضريبة، تتمثل أساسا في الموقع الإلكتروني لمديرية الضرائب، والبوابة الإلكترونية "جباية ‘يتك" تطمح من خلالها إلى تسهيل الإجراءات الإدارية الجبائية للمكلفين، وحرصا منها على تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب وتحقيق العدالة الضريبية عمدت الدولة الجزائرية إلى تبني أنظمة إلكترونية في عملية رقمنة التحصيل الضريبي، لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الجبائية والقضاء على ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

هذا إلى جانب اعتمادها على تحديث أنظمتها من خلال تطبيق برمجيات متطورة مثل البرنامج الجبائي المعلوماتي SAP الذي تهدف الإدارة الضريبية من خلاله إلى تطوير عملياتها

أهمها التصريح الجبائي والتحصيل الضريبي، وتحسين العمل التشاركي والتنقل التلقائي للبيانات والمعلومات داخل المديرية وخارجها بغية تسهيل الاجراءات الجبائية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة.

يكتسي موضوع بحثنا أهمية بالغة على مستوى الإدارة الضريبية نفسها وعلى مستوى علاقتها بالمكلفين بالضريبة، حيث يعتبر من المواضيع المستجدة التي يوليها القطاع الضريبي أهمية خاصة نتيجة للتطورات الحاصلة فيه وتوجه الجزائر نحوه، كما تتجلى أهمية الدراسة في معرفة مختلف مفاهيم الإدارة الإلكترونية ومعرفة أثر الرقمنة على هذه الإدارة والحصيلة الجبائية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الشخصية:

الميول الشخصي للمجال الجبائي ورغبتنا في دراسة الرقمنة في القطاع الضريبي الجزائري والتعرف على حيثياته كونه موضوع حديث.

الأسباب الموضوعية:

الاهتمام المتزايد بالبحوث حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي مست كل الجوانب وسيطرت نظام الرقمنة على كل القطاعات، بما في ذلك القطاع الضريبي وإبراز مدى تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب بولاية البويرة، وإظهار مدى أهمية الرقمنة في تحسين الأداء وتأثيرها على تقديم الجودة.

منهج الدراسة:

بغية الإلمام بجميع جوانب دراسة الموضوع ونظرا لطبيعته ذات الخصوصية ارتأينا اتباع المنهج الوصفي والتحليلي في عرض مختلف المفاهيم حول رقمنة الإدارة الضريبية عموما في

الجانب النظري، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وهو المنهج الملائم الذي تم اعتماده للوقوف على واقع تطبيق الرقمنة بمركز الضرائب بولاية البويرة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع الرقمنة المستخدمة في الإدارة الضريبية ومجالات تطبيقاتها.
- التعرف على أهم الاصلاحات التي قامت بها الإدارة الضريبية الجزائرية.
- معرفة أثر الرقمنة على الإدارة الضريبية والتحصيل الجبائي.

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع تطبيق الرقمنة في القطاع الضريبي الجزائري عامة ومركز الضرائب بالبويرة خاصة؟

إجابة على الإشكالية قسمنا الدراسة إلى فصلين نعرض فيها الإطار المفاهيمي لرقمنة قطاع الضرائب في الجزائر (الفصل الأول)، ثم نتعرف على أثر الرقمنة على فعالية قطاع الضرائب في الجزائر (الفصل الثاني).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة قطاع الضرائب في الجزائر

انطلاقا من فكرة إصلاح وتحسين المرفق العام والتكفل الجيد بمتطلبات المواطن وبنوعية الخدمات المقدمة له، تبنت الجزائر جملة من المشاريع في هذا الصدد كان من أهمها مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2013، كما أثبتت الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي عمل على تغيير مناحي الحياة وقدم تطورات كبيرة وهامة على الصعيد الإداري، وعليه أضحت حتمية انتقال العمل الإداري من الطريقة التقليدية إلى البيئة الرقمية والولوج إلى عالم تكنولوجيات المعلومات والمعرفة.

حيث يتعبر إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية من بين أهم المرتكزات الأساسية كونها الجهة المسؤولة عن تطبيق النظام والتشريع الضريبي، وفي ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم، وجب على الإدارات الجبائية أن تكون أكثر مرونة لمواكبة هذه التغيرات.

ولنجاح النظام الضريبي وبلوغ الأهداف المرجوة لابد من مسايرة التقدم التكنولوجي ورقمنة القطاع الضريبي الذي يساهم في تعزيز المصداقية والثقة بين طرفي العلاقة الجبائية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للخزينة العمومية للدولة، فلا شك أن التوجه نحو التحول الرقمي له دور كبير في زيادة رضا دافعي الضرائب، وتحسين خدماتها وتسهيل مختلف العمليات والإجراءات بالنسبة لموظفي الإدارات الضريبية.

للإحاطة أكثر بمختلف جوانب موضوع الفصل الأول سنتطرق من خلاله إلى الرقمنة في الإدارة الضريبية الجزائرية (المبحث الأول)، ومبادرات التحول الرقمي بمصالح الضرائب (المبحث الثاني).

المبحث الأول

الرقمنة في الإدارة الضريبية الجزائرية

باشرت المديرية العامة للضرائب إصلاحات جوهرية تدخل ضمن مشروع عصرنة الإدارة الجزائرية، ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني من خلال تبنيها نظام الرقمنة واتخذها جملة من التدابير والإجراءات التنظيمية من شأنها تحسين أداء الخدمة، مما يعود بالنفع على الخاضع للضريبة من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى. [1]

سنتناول من خلال هذا المبحث مختلف جوانب الرقمنة في الإدارة الضريبية، بداية نتطرق إلى مفاهيم حول رقمنة الإدارة الضريبية (المطلب الأول)، ثم سنحاول التوسع في دواعي رقمنة الإدارة الضريبية ومتطلباتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفاهيم حول رقمنة الإدارة الضريبية

تعتبر الإدارة الضريبية ذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية ويتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي، وتعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، لذلك سعت السلطات العمومية لإدخال نظام الرقمنة على مستوى القطاع الضريبي ذلك أن هذا النظام يساهم في زيادة المالية العامة للدولة، وتعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بينهم وتحسين أدائهم وتحقيق سرعة الوصول للمعلومة الجبائية. [2]

---

[1] بن عروس حمزة، بوعزة صبرين، "**واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية**"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد01، السنة 2020، جامعة يحي فارس-المدية، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص24.

لذلك سنعمد في هذا المطلب إلى مفهوم رقمنة الإدارة الضريبية (الفرع الأول)، وأهميتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الضريبية

قبل التحدث عن مفهوم الإدارة الضريبية، يتعين علينا التطرق أولا الى تعريف رقمنة الإدارة، حيث يشير العديد من الباحثين الى تقارب المعنى بين مفهومي رقمنة الإدارة والإدارة الإلكترونية.

وتعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: "تبديل المعاملات الورقية بالعمليات الإلكترونية، من خلال تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع، وتحويل الخدمات العامة الى اجراءات مكتبية يتم معالجتها بخطوات متسلسلة منفذة مسبقا". [1]

كذلك حسب الأستاذ **أحمد فتحي الحيت** فأن الإدارة الإلكترونية هي: "منظومة رقمية متكاملة، تهدف الى تحويل الأعمال الإدارية التقليدية من النمط اليدوي الى النمط الالكتروني، وذلك بالاعتماد على نظم المعلوماتية لتسهيل اتخاذ القرارات الإدارية بسرعة وكفاءة وبتكلفة أقل". [2]

وعرف بعض الباحثين الإدارة الإلكترونية أنها: "نظام حديث يُنظّم جميع المعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر، سواء كانوا أفرادًا أو منظمات، وذلك باستخدام الوسائل الإلكترونية مثل: البريد الإلكتروني (Email)، والتحولات الإلكترونية للأموال (Electronic Funds Transfers)، والتبادل الإلكتروني للمستندات (EDI)، أو الفاكس والنشرات الإلكترونية، [3] أو تلك العملية الإدارية القائمة على الامكانيات المميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط

[1] علاء عبد لرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص32.

[2] أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص22.

[3] حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، أيام1-4 نوفمبر 2009، معهد الإدارة العامة-المملكة العربية السعودية، ص5.

وإدارة وتوجيه ومراقبة الموارد والقدرات الأساسية للشركة، بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة". [1]

بشكل عام الإدارة الإلكترونية **E-management** ببساطة، تمثل نقلة نوعية في إنجاز المعاملات واعتماد الوسائل الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات العامة، وتهدف هذه النقلة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من وقت ومال وجهد. [2]

ونستخلص من التعاريف السابقة أهم أهداف الإدارة الإلكترونية المتمثلة فيما يلي:

1- إنجاز الأعمال بشكل سريع وتقليص زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات.

2- تقليل ساعات العمل داخل المنظمات الحكومية.

3- التقليل من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية، وإمكانية إنجاز الأعمال عن بعد.

4- سهولة الوصول للبيانات والمعلومات للمستفيدين.

5- تحسين التواصل والتبادل للمعلومات بين الإدارات المختلفة.

6- تبسيط الإجراءات وسرعة انجاز المعاملات وتقديم الخدمات.

7- تزويد الإدارة بالمعلومات الدقيقة من أجل دعم عملية اتخاذ القرارات. [3]

أولا- تعريف رقمنة الإدارة الضريبية

في الحقيقة لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الضريبية، حيث أن أغلب مفاهيم عصرنة هذه الإدارة مرتبطة مع الأهداف المراد تحقيقها من عملية الرقمنة، وسنتطرق لأهم التعاريف بشأن رقمنة الإدارة الضريبية كما يلي:

- **التعريف الأول:** " تشير الرقمنة على مستوى الدولة إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى إليها السلطة العمومية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمستخدمين، وتهدف إلى ملائمة

[1] نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص158.

[2] فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص208.

[3] محمد بن فوزي الغامدي، الإدارة الإلكترونية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2022، ص15-17.

إجراءات عملها مع التطورات في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والمالية والقانونية، وتشمل الرقمنة جوانب متعددة، منها: الجانب التقني (استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال)، الهيكلي (إعادة تنظيم المهام)، الوظيفي (رسكلة الموظفين)، أو الجانب المالي (تكلفة الخدمة العمومية)". [1]

- **التعريف الثاني:** " تمثل رقمنة الإدارة الضريبية بمثابة إطار عملٍ متكامل يهدف إلى تنسيق ومزج جميع الموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية، وذلك بغية تحويل البيانات والمعطيات الجبائية من مجرد مدخلات تقليدية لنظام المعلومات الضريبي إلى مخرجات ذات قيمة عالية، تتمثل في "المعلومة الجبائية". [2]

- **التعريف الثالث:** " تعني رقمنة الإدارة الضريبية تحسين جهود وأداء السلطات لتحصيل الضرائب ويمكن إجراء هذا الإصلاح بشكل فردي أو جماعي لتحقيق نتائج أكثر فعالية وكفاءة، وترتكز عملية الرقمنة على الهيكل التنظيمي للإدارة، الإجراءات الضريبية، الإستراتيجية الجبائية، والثقافة الجبائية". [3]

- **التعريف الرابع:** "يقصد برقمنة الإدارة الضريبية تطوير وتحسين الوسائل الممنوحة تحت تصرفها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها، وهذا يشمل الإصلاح التنظيمي للإدارة الجبائية، وكذلك تنسيق وتبسيط الإجراءات والممارسات والأنظمة المعلوماتية للإدارة الضريبية، وكل هذا للوصول إلى نظام إدارة فعال يقدم خدمة عالية الجودة بالنسبة للمتعاملين معها، وكذا ضمان

---

[1] فارس بن يدير، مصطفى إيدير، محمد زرقون، "**عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2021/2020)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد01، 2022، ص120.

[2] أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، 28 و29 أكتوبر 2015، ص17.

[3] Taufik Kurniawan, Modernization of the tax administration system: atheoretical review of improving tax capacity, E3S web of conferences 73, 10022, ICENIS 2018, p01.

تحصيل الضرائب بالطريقة التي نص عليها القانون، كما يجب أن يشمل تطوير الجانب البشري للإدارة الجبائية". [1]

تعد رقمنة إدارة الضرائب في الجزائر ثمرة من ثمار التحديث والتجديد والإصلاح الضريبي، تهدف إلى مواكبة التطورات المتسارعة في مختلف المجالات، ومواجهة تحديات العصر الحديث، تسعى هذه الخطوة إلى تحقيق فعالية أكبر في تسيير وإدارة الشؤون الجبائية للمكلفين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية. [2]

ثانيا - خصائص رقمنة الإدارة الضريبية

تمثل رقمنة الإدارة الضريبية وجها آخرا مغاير لوجه الإدارة التقليدية، بحيث تعتبر أداة فعالة في جميع العمليات في الوقت الحاضر، وتتمثل خصائصها في خصائص الإدارة الإلكترونية وهي:

1- السرعة والوضوح:

بفعل التحول إلى أسلوب الرقمنة للإدارة الضريبية أدى ذلك الى القضاء على العقبات الإدارية التي دامت لسنوات بسبب البيروقراطية، حيث سيؤدي ذلك الى تبسيط الاجراءات وتسريعها والتخلص من الأوراق والوثائق التي كانت تتطلب وقتا طويلا لإنجازها.

2- عدم التقيد بالزمان والمكان:

[1] Kharroubi Kamel, Benbayer Habib, Modernisation de l'administration fiscal : une priorité d'extrême urgence, Béarn journal of économic sudies, numéro 01, janvier 2017, p18.

[2] قناص علي، زين يونس، **"التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبرياء المؤسسات)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 218.

أدت رقمنة الإدارة الضريبية الى مرونة هذه الأخيرة في كل زمان ومكان، حيث يمكن الوصول الى مواقعها عبر الأنترنت دون الحاجة الى مباني ضخمة، بل يكفي مكان صغير محدود لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب.

3- إدارة المعلومات:

تعتمد الإدارة الضريبية على تنظيم وإدارة المعلومات بشكل أساسي، حيث يتم تسجيل ومعالجة المعاملات من خلال برامج محددة، [1] تتيح بعض هذه البرامج للمستخدمين إنجاز مهامهم بسهولة عبر الشاشة وبمجرد كبسة زر بطريقة أشبه بالتعليمية، كما تهتم بإدارة الملفات بدلا من تجميعها بشكل عشوائي، مما يسهل عملية الوصول إليها والحفاظ على أمانها.

4- الرقابة المباشرة والصادقة:

أن من أهم جوانب رقمنة الإدارة الضريبية هو قدرتها على مراقبة مواقع العمل ومنافذ التفاعل مع الجمهور عبر الشاشات والكاميرات الرقمية، وهكذا يصبح لدى الإدارة الأداة المضمونة الصادقة التي تقييم بها أنشطتها، بدلاً من الاعتماد على أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير اليدوية، التي قد تفتقد للشفافية وتكون بطيئة في الإعداد، هذا يعكس تطوراً كبيراً عن الطرق التقليدية التي قد تواجه صعوبات في ضمان الشفافية وسرعة الاستجابة.

5- السرية والخصوصية:

[1] شيلي الهام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي-دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، رسالة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم، التخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2019-2020، ص14.

يعتمد القطاع الضريبي على أساليب الرقمنة من خلال وضع برامج خاصة يقوم على السرية والخصوصية للمعلومات والبيانات المهمة، وعدم اتاحتها الا للذين يملكون كلمة المرور للوصول إليها، ورغم الشفافية والوضوح اللذين تتمتع بهما الإدارات الإلكترونية، فإن السرية تظل سائدة، مما يجعلها تتفوق على الإدارات التقليدية، بالإضافة الى وضعها لأنظمة منع الاختراق، مما يؤدي الى صعوبة الوصول الى ملفاتها المحجوبة.

6- إدارة بلا ورق:

إن من أهم خصوصيات الإدارة الضريبية في الوقت الحاضر وكبقية أغلب إدارات الدولة أنها إدارة رقمية خالية من التعاملات الورقية، وهذا يساهم في الوصول الى المعلومات والأعمال الخاصة بالإدارة الجبائية أمر في غاية السرعة والسهولة، وهذا يوفر مساحة باستخدام قاعدة بيانات سهلة تضم مختلف ملفات المؤسسات الحكومية أو الخاصة.

7- معالج لتحسين الأداء بشكل فعال:

تتميز الإدارة التي تعتمد على النظام التكنولوجي بالقدرة على حل جميع المشاكل بصورة أسرع من الطرق التقليدية التي يديرها الإنسان بمفرده، حيث يضم النظام التكنولوجي وحدة معالجة مركزية وإدارة التخزين ونظام الشبكة ونظام قاعدة البيانات الضروري. [1]

الفرع الثاني: أهمية رقمنة الإدارة الضريبية

تظهر الأهمية البالغة التي تكسبها الإدارة الضريبية في تبنيها للرقمنة، واقتنائها لنظام معلوماتي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديثها، وهذا من خلال النقاط التالية:

1- تقديم الدعم اللازم للمديرية العامة للضرائب في مجال تكنولوجيا المعلومات، لضمان سير مهامها وتحقيق أهدافها.

[1] شيلي الهام، المرجع السابق، ص15.

2- تبسيط الإجراءات الضريبية، خاصة تلك المطبقة على المكلفين، لتسهيل عملية التسيير والتحصيل.

3- نشر الوعي والثقافة الضريبية لدى المكلفين، من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.

4- الاستجابة السريعة لانشغالات المكلفين الضريبيين، سواء تعلقت بالمسائل الضريبية أو الخاصة، وذلك من خلال حسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة المقدمة في مكاتب الضرائب.[1]

وهذا ما نصت عليه المادة 2/166 من قانون رقم 23-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2024 بأنه: "وعلاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح، سلسلة «ج» رقم 50، فإن الرسم المحلي للتضامن يمكن أن يتم التصريح به وتسديده عبر الطريق الإلكتروني في الآجال والشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم". [2]

6- سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين ثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.

7- الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل إدارة الضرائب.

8- تقليل استخدام الورق في الإدارة الجبائية وربح أماكن التخزين والأرشفة.

9- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه. [3]

المطلب الثاني

دواعي رقمنة الإدارة الضريبية ومتطلباتها

[1] وشان أحمد، بلعزوز بن علي، "**الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطور الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، جانفي 2017، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، ص70.

[2] قانون رقم 23-22 مؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 24 ديسمبر سنة 2023، يتضمن قانون المالية لسنة 2024، ج ر عدد86، الصادر في 2023/12/31.

[3] وشان أحمد، بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص70.

تحتاج عملية تحديث نظام الضرائب في الجزائر إلى إعداد بيئة مناسبة لتلائم طبيعة العمل الحديثة وضمان تنفيذ جميع الإجراءات المطلوبة بفعالية، يهدف هذا التحديث إلى تحقيق النجاح وزيادة العائدات، ومكافحة التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، يتطلب هذا النهج التفاعل مع جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، بحيث يجب أن يأخذ مشروع رقمنة الإدارة الجبائية في الاعتبار عدة متطلبات مختلفة. [1] نحاول عرض ذلك من خلال تبيان دواعي استخدام الرقمنة في القطاع الضريبي من خلال (الفرع الأول)، ومتطلبات تطبيقها في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دوافع التوجه نحو رقمنة الإدارة الضريبية

حاجة الإدارة الضريبية لإدخال نظام الرقمنة في جميع العمليات التي تقوم بها لم يأتي محض الصدفة، بل هو نتيجة لإستراتيجية وتطبيقات وفرتها الرقمنة، وتعددت الأسباب التي دفعت بمؤسسات القطاع العام والخاص من بينها القطاع الضريبي إلى تبني الرقمنة كوسيلة لمواكبة التغيرات والتطورات المحيطة بها، وتتمثل أهمها في:

أولا- نقص الإمكانيات المادية الكفاءات البشرية

يعتمد القطاع الضريبي على موارد بشرية تمتاز بكفاءة وخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنها تعاني من صعوبة ونقص الإمكانيات المادية والبشرية في ظل العدد الهائل من الملفات التي يجب تسييرها إلكترونيا، ذلك أن الإدارة الضريبية تعد من بين أضعف المصالح استقطابا للكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية، وهذا ما يؤثر سلبا على أدائها، في حين تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج رقمنة الإدارة الجبائية.

ثانيا- تضخم عدد الهياكل الإدارية وتدهور وضعيتها

[1] أحسن ركي، سمير عماري، "**واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد3، عدد1، جوان 2020، جامعة 20 أوت-سكيكدة، ص31.

تهدف عملية رقمنة القطاع الضريبي في الجزائر إلى إعادة هيكلة وتنظيم الإدارة الضريبية، مع اعتماد أسلوب جديد يركز على توحيد المهام في إدارة واحدة وتصنيف المكلفين حسب أولوياتهم، يتضمن النهج الجديد أيضا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير الإجراءات الجبائية وتعزيز المشاركة الفعّالة للمكلفين، ورغم التحديات التي تواجهها الإدارة الضريبية بسبب تدهور وتضخم هياكلها، إلا أنها تلجأ إلى تطبيق نظام الرقمنة كحل لهذه المشاكل. [1]

1- تضخم عدد الهياكل الإدارية:

تواجه الإدارة الضريبية تحديات كبيرة نتيجة تضخم هياكلها الإدارية، وهذا يتعارض مع الأهداف المسطرة من قبلها المتمثلة في تحقيق كفاءة الإدارة بتكلفه أقل [2]، بحيث يرمي برنامج الرقمنة الى تقليل عدد الهياكل الإدارية عن طريق دمج الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة، وفقا لطبيعة نشاطهم وادائهم.

2- تدهور وضعية الهياكل الإدارية:

يعاني أكثر من نصف الهياكل الإدارية من وضعية تتراوح بين متوسطة وسيئة، وبعضها لا تخضع لسيطرة المديرية العامة للضرائب، مما يتطلب إعادة هيكلتها وتحديثها لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتلبية تطلعاتهم.

ثالثا- استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي

[1] بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "**عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد01، السنة 2021، جامعة تيسمسيلت، ص154.

[2] حراش براهيم، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الاصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة جزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص164.

الانفتاح غير المنظم في اقتصاد السوق أدى إلى ظهور سلوكيات غير مهنية من بعض الشركات والتجار، مثل عدم الإفصاح عن أرقام الأعمال والأرباح الفعلية، وتزوير الفواتير بهدف التلاعب والتهرب الضريبي، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الخزينة العامة بسبب تقليل إيرادات الضرائب والرسوم.

وأمام التهديدات المتزايدة للاقتصاد الوطني ونقص امكانيات إدارة الضرائب في احصاء أنشطة الاقتصاد الموازي ومحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، وكذلك عجز الترسانة القانونية لمكافحتهما، أصبح من ضروري رقمنة إدارة الضرائب عن طريق إنشاء هياكل متخصصة تتولى متابعة شؤون ضريبية للمكلفين وتسهل عملية التحصيل الضريبي وضمان الامتثال الضريبي. [1]

رابعا - الفساد الإداري

انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لموظفي الإدارة العمومية، بما في ذلك الإدارة الضريبية، يشكل خطرًا يتفوق في أثره خطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتدريبهم، فعدم وجود النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم قدرتهم على التخلص من الشبهات، يجعل من الفساد الإداري أمرًا سهلا، بالإضافة إلى ذلك، يثير قيام موظفي الإدارات الجبائية بالكشف عن معلومات سرية تتعلق بأنشطة وأرقام أعمال ممولي الضرائب، مشكلات خطيرة لا يمكن تجاهلها. [2]

الفرع الثاني: متطلبات رقمنة الإدارة الضريبية

يقتضي لرقمنة القطاع الضريبي الجزائري وعصرنته بذل المزيد من الجهود والاصلاحات اللازمة في عالم تكنولوجي، وفضلا عن انعدام الحدود الجغرافية فيه وتفاعله كقرية واحدة بفضل وسائل الاتصال الحديثة، حيث وجب على المنظومة الجبائية الجزائرية أن تبادر بتطبيق

---

[1] حراش براهيم، المرجع السابق، ص165-167.

[2] بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "**عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة**"، مجلة المعيار، المجلد12، العدد01، 2021، جامعة تيسمسيلت، ص297.

مبادئ الحوكمة الجبائية، وفي هذا الصدد نجد أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OCDE)** قدمت سبع اقتراحات لتعزيز حوكمة جبائية جيدة، وهذه الاقتراحات ما يلي:

أولا- مكافحة التهرب الضريبي

غياب الإحصاء الدقيق للوعاء الضريبي يؤدي إلى عدم دفع الضرائب وعدم وجود التصريح الإجباري بشأن الأعمال والأرباح والثروة والممتلكات، مما يعزز من ظاهرة التهرب الضريبي، لذا من الضروري اعتماد نظام رقمي يسهل الإجراءات الإدارية، ويمكن المكلفين من تقديم الضرائب دون الحاجة إلى التوجه لمصلحة الضرائب، وتحصيلها من حسابه البنكي أو البريدي من أجل تحقيق الشفافية في المنظومة الضريبية، وفرض الانضباط الجبائي. [1]

ثانيا- وقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة

يتطلب التصدي لتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة تنسيق جهود المجتمع الدولي والحكومات، خاصة تلك التي تتجه نحو الملاذات الضريبية والمراكز المالية. ينبغي تحقيق العدالة من خلال ملاحقة هذه التدفقات وإغلاق أي نقاط ضعف تسهل عملياتها، يجب وضع آليات وضوابط صارمة من خلال تبني التشريعات الملائمة لمنع هذا النوع من النشاطات غير المشروعة. [2]

ثالثا- الإدارة الفعالة للنظام الجبائي

تسمح الإدارة الفعالة للنظام الضريبي من تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية، وتساهم في بناء الثقة في إدارة المالية العامة للدولة وهو عنصر هام في الحكم الراشد، وفي حالة عدم قدرة السلطات الضريبية على اخضاع الأفراد الأثرياء وشركات للضرائب بسبب المراكز المالية، فهذا الأمر له عواقب وخيمة على نزاهة النظم الضريبية والحوكمة الجبائية، لذا

[1] مولود مليكاوي، "**واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد08، 2015، جامعة برج بوعريريج، ص147.

[2] المرجع نفسه، ص148.

تطلب الأمر الانتقال نحو رقمنة القطاع من أجل احصاء كل المكلفين بالضرائب، وتعزيز شفافية القطاع الضريبي وضمان تحصيل ايرادات الخزينة العمومية.

رابعا - مكافحة الفساد الجبائي

يعتبر مكافحة الفساد في القطاع الضريبي من أولويات خلق شرعية للنظام الجبائي، لأن الفساد يعمل على تقليل الايرادات الضريبية، لذا يجب على الحكومة دفع أجور مختلفة لمديري الإدارات الجبائية مقارنة بالموظفين العاديين، من أجل تعزيز النزاهة وتجنب الرشوة على مستوى إدارة الضرائب.

خامسا - إعداد تدابير لترسيخ ثقافة الانضباط الجبائي

ينبغي أن تشتمل التدابير المنشأة لتعزيز ثقافة دافعي الضرائب على:

1- تطبيق العقوبات عند الكشف عن حالات الاحتيال الجبائي.

2- نظرة الإدارة الجبائية للمكلفين بدفع الضرائب كعملاء وليس كمجرمين.

3- تنفيذ حملات توعية، وتطبيق تكنولوجيات الاتصال والإعلام في الإدارة الجبائية لضمان تقبل وفهم دافعي الضرائب لمتطلبات الانضباط الجبائي. [1]

المبحث الثاني

مبادرات التحول الرقمي بمصالح الضرائب

من الآليات التي تساهم في زيادة تسهيل وتحسين الخدمات الضريبية وكفاءة النظام الضريبي هي رقمنه الضرائب، إذ تعد رقمنة الضرائب جزءاً من الجهود الحكومية لتعزيز الحوكمة الرقمية في تقديم الخدمات واستخدام البيانات العامة والشخصية ودعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتعتبر رقمنة الضرائب من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة التحولات العالمية السريعة، وفي هذا السياق اتخذ المشرع الجزائري

[1] مولود مليكاوي، المرجع السابق، ص148.

العديد من الخطوات لرقمنة الإجراءات الجبائية، بهدف الوصول إلى تطبيق الضريبة الرقمية في الجزائر. [1]

وهذا ما سنوضحه بالتفصيل من خلال هذا المبحث بالتطرق في التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الضريبية في (المطلب الأول) ثم نتطرق الى التدابير الإلكترونية لرقمنة المكلف بالضريبة في (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مظاهر تبني الرقمنة بالنسبة للإدارة الضريبية

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كوسيلة للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العامة بما يتماشى مع احتياجات المواطنين، سعت السلطات العامة في البلاد إلى رفع التحدي وإحداث مجموعة من التغييرات، من خلال تبني نهج الإدارة الإلكترونية وإطلاق بعض الخدمات الإلكترونية في شتى القطاعات بما في ذلك القطاع الضريبي، الذي شهد تحولا لم يسبق له مثيل في مجال العصرنة وهذا لاعتباره أحد مقومات النظام الاقتصادي، قامت الدولة بوضع استراتيجية لرقمنة هياكلها، قصد السير مع متطلبات العصر الحالي، فتم إنشاء واستحداث كل من: [2]

الفرع الأول: إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية

شرعت السلطات الجزائرية في إصلاح النظام الجبائي بهدف تحديث الهياكل والمصالح الخارجية، وذلك كونها المسؤولة عن تنفيذ التشريعات الضريبية والتفاعل المستمر مع المكلفين بالضريبة.

---

[1] نشيدة معزوز، "**التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب -دراسة تجارب دول عربية**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد01، سنة 2022، جامعة الجزائر 3، ص525.

[2] رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، "**تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر -عصرنة الإدارة الضريبية نموذجا**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد14، العدد03، السنة 2020، جامعة لونيسي علي-البليدة 2، ص 475.

تهدف رقمنة إدارة الضرائب في الجزائر إلى إعادة هيكلة الإدارات وأساليب تسييرها، من خلال إنشاء نظام جديد يركز على دمج المهام الضريبية في مصلحة واحدة وتصنيف المكلفين بالضريبة بناء على أهميتهم في تمويل ميزانية الدولة، كما تتضمن هذه العملية استخدام وسائل وتقنيات حديثة ورقمية لتبسيط الإجراءات الضريبية، مما يسهل الامتثال الطوعي لدفع الضرائب. [1] وبالتالي تم إنشاء ثلاث مصالح خارجية للإدارة الجبائية الجزائرية تتمثل فيما يلي:

أولا- مديرية كبريات المؤسسات (DGE)

بغية تحقيق فعالية أكبر في تحصيل الإيرادات الضريبية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين يتم دمج المهام ضمن مصلحة واحدة، وهذا من أجل التحكم في تسيير الملفات الجبائية الأكثر أهمية، [2] ولمديرية كبريات المؤسسات اختصاص وطني فيما يتعلق بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الذي يساوي أو يفوق رقم أعمالهم عند اختتام السنة المالية ملياري (02) دينار جزائري (2.000.000.000 دج) [3]

ثانيا- مراكز الضرائب (CDI)

تطمح المديرية العامة للضرائب للتحول الى إدارة عصرية فعالة، ومن أجل ذلك قررت في إطار إعادة تنظيم وإصلاح هياكلها الخارجية، بحيث استحدثت مراكز الضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006، وهذا بهدف توحيد المهام الضريبية وجمعها في مصلحة واحدة. [4]

---

[1] حراش براهيم، المرجع السابق، ص178.

[2] أنظر المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، ج. ر العدد 59 الصادر في 24 سبتمبر سنة 2006.

[3] خروبي هني، انعكاسات عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية-دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب-الشلف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2021-2022، ص114.

[4] حراش براهيم، مرجع سابق، ص183.

هذه المراكز مسؤولة عن عمليات الاستقبال والإعلام، الإدارة، التحصيل، المراقبة، وتسوية النزاعات للمكلفين بالضريبة وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات التي تخضع للنظام الحقيقي لفرض الضريبة، بشرط أن يكون رقم أعمالهم السنوي يتراوح بين ثمانمائة مليون دينار جزائري (800.000.00 دج)، وألا يكونوا ضمن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، ونظرًا لقرب مواقع مراكز الضرائب، فإن لديها العديد من المهام على جميع المستويات، ومن بين هذه المهام نذكر:

1- التسيير والتكفل الحسن بملفات المكلفين بالضرائب، والمراقبة المستمرة بغرض التقليل من حالات التهرب الضريبي.

2- يتم تحويل الملف الجبائي في حالة وجود تجاوزات خطيرة الى عملية التدقيق من أجل التطهير.

3- البحث عن المعلومة الجبائية والمادة الخاضعة للضريبة لجمعها واستغلالها بشكل أمثل.

4- إعداد وتنفيذ برامج التدخلات والرقابة الجبائية على المكلفين مع تقييم النتائج.

5- الاستعجال في تسوية النزاعات الجبائية والشكاوى الخاصة بالمكلفين بدفع الضريبة الإدارية منها والقضائية. [1]

ثالثا - المراكز الجوارية للضرائب (CPI)

تمثل عملية إنشاء المراكز الجوارية للضرائب المرحلة الأخيرة لعصرنة وإعادة تنظيم مصالح الإدارة الضريبية على المستوى الخارجي، [2] وخصصت هذه المراكز لتسيير ملفات المكلفين بالضريبة الذين يقل رقم أعمالهم عن ثلاثون مليون دينار جزائري (30.000.000

[1] لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية-دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2010-2011، ص30.

[2] حراش براهيم، المرجع السابق، ص186.

دج)، أي الذين ينتمون لنظام الضريبة الجزافية، [1] وفقا للمادة 26 من المرسوم التنفيذي 06-327.

الفرع الثاني: إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية

إن إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية يشكل أهمية بالغة في الوقت الحاضر، حيث يعتمد معظم المتعاملين حاليا على المواقع الإلكترونية للحصول على المعلومات اللازمة حول أنشطتهم، من بينها بريد الاتصال متاح للجمهور عبر الرابط الإلكتروني (contact-dgi@mf.goz.dz) يسمح بطرح أسئلة ذات طابع جبائي للحصول على المعلومات في غضون 3 أيام، كذلك بريد التظلم الذي يهدف إلى توفير أدوات الحوار والاستماع للمكلف عن طريق إرسال شكاوى واقتراحاتهم وتظلماتهم عبر الموقع (doléances@mf.goz.dz).

كذلك تم إنشاء موقع إلكتروني خاص بالمديرية العامة للضرائب (www.mfdgi.gov.dz) يمكن الآن لجميع المكلفين، سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبعيين، الوصول إلى تفاصيل الضرائب والالتزامات التصريحية الخاصة بهم، كما يوفر الموقع للمستخدمين إمكانية الاطلاع على كافة القوانين المالية والضريبية التي تحدث بانتظام، بالإضافة إلى تحميل نماذج التصريحات المختلفة مع توضيح حالات تقديمها. [2]

الفرع الثالث: إحداث نافذة التوثيق الجبائي واعتماد قواعد الفحص الضريبي

اقتصرت عملية التوثيق الجبائي والفحص الضريبي في الماضي محصورة في الدفاتر الورقية فقط، لكن النص المشرع الجزائري أنه يمكن توثيق وفحص المحاسبة بواسطة نظام الإعلام الآلي، يعكس هذا الإجراء استراتيجية جديدة تهدف إلى تكييف آليات الرقابة الجبائية

[1] شعباني لطفي، زرقواد وسام، سعيج عبد الحكيم، مداخلة بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية، أيام 08/06 نوفمبر 2017، عمان/الأردن، ص10.

[2] كميلية بوكرة، "**انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر** (2006-2022)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، السنة 2023، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، ص336.

مع متطلبات الإدارة الإلكترونية، وهو ما تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقه من خلال إضفاء الصبغة غير المادية عليها.

أولا- إحداث نافذة التوثيق الجبائي

قامت المديرية العامة للضرائب بتعزيز جهودها في تحسين وتحديث إدارة الضرائب عبر الإنترنت، حيث تم تطوير موقع للتوثيق الجبائي يسمح للمكلفين باستخدام رقم التعريف الضريبي الخاص بهم، يتيح هذا الموقع للهيئات والمؤسسات وجميع المتعاملين التحقق من صحة رقم التعريف الضريبي المقدم من قبل المكلفين، وبالتالي تم إنشاء موقع إلكتروني مخصص للقيام بهذا الاجراء، حيث يمكن الولوج إليه من خلال الرابط التالي: (https://nifenligne.mfdg.gov.dz)، وهذا يعزز من الشفافية والمصداقية في التعاملات.[1]

ثانيا- اعتماد قواعد الفحص الضريبي

يستخدم أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني بواسطة الحاسب الآلي على أساس الاستفادة من موارده وإمكانياته في إجراء عملية الفحص الضريبي الإلكتروني، حيث يعد كأداة لتنفيذ الاختبارات والتحليلات الأساسية، من خلال برامج متخصصة تقدمها الجهات الضريبية، ويتضمن الفحص الضريبي الإلكتروني تقييم الرقابة الداخلية وتنفيذ مهامه بكفاءة وسرعة مرتفعة، ومن بين مهامه ما يلي:

[1] رمادلية عبد الله سفيان، مداخلة بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرافق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا، المؤتمر العالمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات-أفاق، يومي 26 و27 نوفمبر 2018، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، ص10.

1- استخراج بعض البيانات من الملفات من أجل مقارنتها مع العناصر المختلفة والربط بينهما، قصد تمكين الفاحص الضريبي من عرض تقييمه بشأن صحة العنصر المقدم للفحص. [1]

2- يساهم في تقدير الأهمية النسبية التي تؤثر على البيانات والقوائم المالية، مما يؤدي إلى خلق نوع من الثبات في تقدير هذه الأهمية.

3- يمكن من تحدد الحجم المناسب للعينة المطلوبة، وإجراء التحليلات الإحصائية للتقليل من التكلفة والوقت المستغرق للفحص الضريبي، كما يساعد ذلك في اختبار فجوات فواتير المبيعات وتكرار فواتيرها. [2]

الفرع الرابع: إحداث نظام التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم

يمكن تعريف نظام التصريح والدفع الإلكتروني على أنهما: "المنصة التي يمكن من خلالها إرسال كافة التصريحات والبيانات الضريبية إلى وزارة المالية بواسطة النظام الضريبي الإلكتروني". (www.finance.gov.lb)، كما أنه: "تطبيق تضعه الإدارة الضريبية يسمح للمكلفين بدفع الضرائب تحميل ملفاتهم واستعراضها وتعبئتها، ويسمح لهم بمتابعة وضعيات ملفاتهم سواء كانت مقبولة أو مرفوضة من قبل الإدارة الجبائية، عبر استخدام شاشة التنبيهات أو على حساب المكلف على المنصة أو بالبريد الإلكتروني. [3]

أولا- إطلاق خدمة التصريح الإلكتروني "جبايتك"

يعتبر تطبيق نظام "جبايتك" المبرمج على موقع المديرية العامة للضرائب **DGI** كأحدث نظام معتمد من قبل المديرية، يهدف هذا التطبيق إلى حث المكلفين بالضريبة على استخدام

---

[1] الحمزة عبد الحليم، "**الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر**"، مجلة دراسات جبائية، المجلد7، العدد12، جوان 2018، جامعة تبسة، ص90.

[2] المرجع نفسه، ص91.

[3] قلة محتال، أحمد بساس، **أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية-دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد02، 2020، جامعة الأغواط، ص60.

هذا النظام في مجال التصريح الجبائي للمكلف، وذلك لتخفيف العوائق التي كانوا يعانون منها في النظام التقليدي، لاسيما طوابير الانتظار الناتجة عن زيادة عدد المعنيين بتصريحات.

وفرت المديرية العامة للضرائب في إطار سعيها المستمر لتقديم خدمات أفضل للمكلفين بإتاحة بوابة إلكترونية بغرض تقديم تصريحاتهم الجبائية الشهرية G50 عبر الموقع التالي: (www.jibayatic.dz)، ومنه يجب على كل مكلف بالضريبة تقديم طلب لفتح حساب خاص به عن طريق الاتصال بالمديرية المعنية للتسجيل، لإجراء عملية التصريح الجبائي بالطريقة الإلكترونية، مع إرفاق الطلب بكشف الحساب البنكي، بعد ذلك يتحصل المكلف على حساب خاص به يمّكنه من الولوج للمنصة لإجراء عملية التصريح، ويتم تجديد التسجيل تلقائيا كل سنة مالم يطلب المكلف إلغاء الانخراط. [1]

ثانيا - إطلاق خدمة التصريح والدفع الإلكتروني "مساهمتك"

تم إدراج البوابة الجديدة "مساهمتك" على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب (aide@mf.gov.dz-moussahamtic) كتجربة جديدة في إجراءات التعامل عن بعد، حيث ترمي هذه البوابة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط الالتزامات الجبائية للمكلفين، وتمكنهم من التصريح ودفع الضرائب عبر الأنترنت، تمت اضافة هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مستوى مركز للضرائب والمركز الجواري للضرائب، وتسعى المديرية العامة للضرائب إلى التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك ".

توفر هذه الخدمة للمكلفين بالضرائب فرصة تسوية التزاماتهم الجبائية ودفعها عبر الأنترنت، وذلك من خلال التحويل المالي عبر النظام البنكي للدفع الجماعي، لكي يتم أخذ التصريح الإلكتروني بعين الاعتبار، ويجب أن يصحب التصريح إصدار أمر الدفع مرتبط

[1] فهمية بلول، "**الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجا)**"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد17، العدد02، السنة 2022، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، ص404.

بالعملية على النحو المنصوص عليه، إذ تزيل هذه الخدمة الطابع المادي عن الإجراءات التقليدية، مثل: التصريح الجبائي الشهري والتصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية. [1]

المطلب الثاني

مظاهر تبني الرقمنة بالنسبة للمكلف بالضريبة

تسمح رقمنة المكلف بالضريبة بمعرفة مختلف الأعوان الذين تجب عليهم الضريبة، وكذلك معرفة كل من يقوم بالتأخر أو عدم دفع ضرائبه، بحيث قامت الإدارة الضريبية الجزائرية باستحداث مجموعة من التقنيات لرقمنة المكلفين بالضرائب ونذكر أهمها:

الفرع الأول: رقم التعريف الجبائي الإلكتروني

يلتزم جميع ممارسي الأنشطة الصناعية والتجارية والحرة والحرفية، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، بذكر رقم التعريف الجبائي على كافة مستنداتهم المتعلقة بهذه الأنشطة. [2] حيث تحدد المديرية العامة للضرائب رقم التعريف الجبائي NIF للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، ويتم تعريف الأفراد المولودين بالجزائر بناء على شهادة الميلاد صادرة قبل ستة أشهر من البلدية.

أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين خارج الجزائر الذين يحملون الجنسية الجزائرية، يتم تعريفهم على أساس العقد الذي يحل محل شهادة الميلاد المسلم منذ أقل من ستة أشهر، يثبت التعريف بنسخة مصادق على مطابقتها لأصل جواز السفر، أو بطاقة التعريف.

---

[1] كماش حسين، بوخدوني لقمان، "**رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، 2022، ص779.

[2] أنظر المادة 178 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية مستحدث بالمادة 40 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، والمادتين 60 و72 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 2002/12/24، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، معدل ومتمم بقوانين المالية وقوانين المالية التكميلية غاية قانون المالية 2024.

أما الأشخاص المعنويين الذين يتواجد مقرهم بالجزائر، يتم تعريفهم على أساس النسخة الأصلية أو الصورة المصادق على مطابقتها لأصل عقد التأسيس، أما الأشخاص المعنويين الذين لا يوجد مقرهم بالجزائر، يتم تعريفهم على أساس نفس الوثائق المصادق عليها من طرف العون الدبلوماسي أو القنصلي الذي يمثل الجزائر في مكان المقر. [1]

الفرع الثاني: البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين

إن البطاقة الوطنية للغشاشين تعتبر ملفا إلكترونيا يضم قاعدة بيانات تحتوي على أسماء ومعلومات المكلفين الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية الجمركية أو التجارية، يتم إعداد هذا الملف بالتعاون بين وزارة المالية، وزارة التجارة وبنك الجزائر.

تسجل في البطاقة الوطنية للغشاشين جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يثبت تورطهم في إحدى الأنشطة التالية:

1- الامتناع عن دفع الضرائب والغش في التصريحات الجبائية، الجمركية والتجارية.
2- التلاعب في العمليات المالية والبنكية، والتخلف عن الإشهار القانوني.
3- الإضرار بالاقتصاد الوطني وبصحة المستهلك. [2]

الفرع الثالث: طلب التوطين البنكي عن بعد

أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة الذين ينتمون إلى المراكز الضريبية والمنخرطين في نظام معلومات "Jibayatic" أن يتحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الأنترنت، عن طريق بوابة التصريح الإلكتروني، تعتبر هذه الخدمة حديثة تم إضافتها لتسهيل عملية التوطين البنكي للمكلفين والمشتركين في النظام. [3]

---

[1] كميلية بوكرة، المرجع السابق، ص335.

[2] بودالي محمد، بوشنب موسى، "**رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر -الإدارة الجبائية نموذجا**"، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص270.

[3] رمادلية عبد الله سفيان، المرجع السابق، ص 479.

الفصل الثاني: أثر الرقمنة على فعالية قطاع الضرائب في الجزائر

يعتبر التحول الرقمي لمصادر المعلومات من أهم القضايا المعاصرة التي ظهرت نتيجة الثورة المعلوماتية بعد التقدم الكبير في تقنيات الحاسبات والاتصالات عن بعد وظهور الشبكات بمختلف أنواعها، باعتبارها أداة فعالة تساهم في الانتقال من الأساليب التقليدية الورقية الى الأساليب الرقمية الحديثة.

ومنه فإن الاعتماد على رقمنة المالية العامة في الإدارة الضريبية نتيجة حتمية من أجل النهوض بالقطاع الضريبي، سواء من ناحية زيادة كفاءة الأداء الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، أو تزويد الخزينة بالأموال الضرورية وانفاقها بما يحقق أهداف السياسة المالية، أو من ناحية مكافحة كل أشكال التهرب الضريبي.

وهذا ما أدى الى سعي الحكومة الى الارتقاء بالخدمات العمومية عبر تبنيها للنظم الإلكترونية التي ساهمت بشكل كبير في تحسين فعالية المنظومة الضريبية، من خلال تبسيط الاجراءات الإدارية وتسهيل عملية مراقبة دافعي الضرائب وموظفي الإدارة لاكتشاف أي نوع من المخالفات من الطرفين، وخاصة منها أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني والتي لعبت دورا مهما في تسهيل عمليات القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بهدف ربح الوقت والجهد والتكلفة.

وللإلمام بموضوع الفصل الثاني تناولنا دور الرقمنة في تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية في (المبحث الأول)، وقمنا بدراسة حالة على مستوى مركز الضرائب بالبويرة نتطرق إليها في (المبحث الثاني).

المبحث الأول

دور الرقمنة في تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

باتت التحول الرقمي من أبرز التوجهات الأساسية في الوقت الحالي، وقد أخذت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات، نظرا لامتيازها بالعديد من العوامل التي منحتها فرصة النجاح في ترقية المنظومة الضريبية الجزائرية، ومساهمتها في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الجبائية بأقل جهد ووقت ممكن. [1] فسوف نتطرق بشيء من التفصيل الى مفهوم رقمنة التحصيل الضريبي (المطلب الأول)، وآليات مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية في إطار الرقمنة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي

نعني برقمنة التحصيل الضريبي وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبة إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية التي تختلف آلياتها وخطواتها من دولة إلى أخرى، فالتحصيل الإلكتروني للضرائب يعني جمع الضرائب وتحصيلها باعتماد وسائل دفع وتحصيل إلكترونية، بعيدا عن الطرق التقليدية التي تقتضي إجراءات معقدة، وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهادفة إلى تسهيل وتسريع عملية التحصيل الجبائي، وضمان توريدها إلى الخزينة العمومية للدولة بأقل تكلفة وجهد. [2]

حيث أن عملية رقمنة التحصيل الضريبي تتضمن عدة مراحل أساسية (الفرع الأول) وكذا تساهم في تحقيق عدة مزايا ومكاسب (الفرع الثاني).

---

[1] قوادري محمد، "**رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022، جامعة الجلفة، ص237.

[2] مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية-الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 1، 2022، جامعة ابن خلدون-تيارت، ص167.

الفرع الأول: مراحل رقمنة التحصيل الضريبي

يمر التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي بعدة مراحل أساسية، تهدف لإعادة هيكلة وتصميم منظومة التحصيل الجبائي الإلكتروني، من خلال تبسيط الإجراءات وتطوير نظام فواتير وتفعيل قنوات الدفع الإلكتروني، وذلك كما هو موضح في النقاط التالية:

أولا- مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الضريبي

تشكل هذه المرحلة حجر الأساس في رحلة التحول الجذري نحو التحصيل الضريبي الإلكتروني، ترتكز هذه المرحلة على إعداد الخطط الاستراتيجية وإعادة هندسة الإجراءات لرقمنة التحصيل، كما تتضمن تحديد التغييرات في الأطر التنظيمية والمؤسسية لضمان دعم هذا التحول.

ثانيا- مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي

تركز هذه مرحلة على تقييم أنظمة الفواتير الإلكترونية الحديثة، وتنفيذ مشروع الرقمنة على التحصيل الضريبي، من خلال انتقاء البرامج الملائمة واختبارها وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها. [1]

ثالثا- مرحلة تشغيل واختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني

ركزت هذه المرحلة على تمكين مجموعة محددة من العملاء من استخدام عمليات الدفع الإلكتروني، عن طريق:

1- الاقتطاع البنكي للرسم على القيمة المضافة TVA.

2- الاقتطاع البنكي بالنسبة للضرائب الأخرى، (الضريبة على أرباح الشركات IBS، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG)،

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، دراسة حول: "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**"، دراسات اقتصادية، العدد 85، صندوق النقد العربي، يناير 2021-2022، ص 15.

3- وكذلك عن طريق (الوكالات البنكية، أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الإلكترونية، التطبيقات الهاتفية). [1]

الفرع الثاني: مزايا ومكاسب تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي

تعد رقمنة التحصيل الضريبي خطوة حاسمة نحو تحديث وتطوير النظام الضريبي ورفع فعاليته وتعزيز الامتثال الضريبي، بما يحقق العديد من المزايا والمكاسب لكل من الحكومة والمكلفين، تشمل أهمها في:

أولا- توسيع القاعدة الضريبية

ساعدت عملية رقمنة الضرائب في زيادة الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال تبني أنظمة إلكترونية للتصريح والامتثال والتحصيل والفوترة، ومنه نعرض أهم مكاسب التحصيل الإلكتروني التي أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية:

1- رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتعزيز الالتزام الجبائي.

2- تطبيق أساليب مراقبة الامتثال والمدفوعات الضريبية، وجمع البيانات لتقييم أداء النظام الضريبي.

3- تسريع عملية اقتطاع المدفوعات الضريبية، ووصولها للهيئة الاتحادية للضرائب.

ثانيا- تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي

تساهم الرقمنة في إدارة العملية الجبائية بواسطة تسيير اجراءات الإقرار الإلكتروني عبر الأنترنت، ويتم ذلك عن طريق:

1- رقمنة كافة إجراءات التحصيل ومتابعة جميع الأرصدة بأسلوب إلكتروني.

[1] فوقة فاطمة، ميهوبي حسام الدين، ميهوبي علاء الدين، "**قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الإدارة الضريبية**"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، مجلد5، العدد2، 2023، جامعة الشلف، ص101.

2- السماح للمكلفين من سداد مستحقاتهم الضريبية بسهولة.

3- تقوم بفحص الإيرادات الخاضعة للضريبة وتحصيلها لصالح الميزانية العامة للدولة بطرق متطورة. [1]

ثالثا - زيادة الامتثال الجبائي وتقليل التهرب الضريبي

تعزز الرقمنة الشفافية في الحصول على المعلومات، مما يتيح توسيع الأوعية الضريبية ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، [2] من خلال:

1- إنشاء البطاقة الإلكترونية لإحصاء المكلفين المتهربين ضريبيا.

2- تسهل الرقمنة للحكومات من ربط المعلومات المختلفة الموجودة في النظام الضريبي، بهدف كشف التهرب والحد منه. [3]

المطلب الثاني

آليات مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية في إطار الرقمنة

تمثل عملية محاربة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الجبائية من أهم أهداف النظام الرقمي، بحيث قامت السلطات الجزائرية بتفعيل آليات من شأنها القضاء على كل أشكال التهرب الضريبي، من خلال توفير المزيد من الشفافية وقدرة السلطات الضريبية على اكتشاف ومنع مثل هذه الأنشطة، وبالتالي استخدام التكنولوجيا على مستوى إدارة الضرائب ساعد في ظرف وجيز من رفع وتحسين مردودية الحصيلة الضريبية.

---

[1] مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، المرجع السابق، ص168.

[2] بومعد سمية، جناي محمد علاء الدين، "**رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الإيرادات الضريبية-دراسة تجربتي مصر والأردن**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد08، العدد02، 2023، جامعة البليدة 02، 2023، ص52.

[3] هبة عبد المنعم، صبري فران، المرجع السابق، ص29.

الفرع الأول: طرق الحد من التهرب الضريبي في إطار رقمنة الإدارة الضريبية

تساهم رقمنة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي من خلال زيادة الشفافية وتحسين كفاءة التحصيل وتسهيل الامتثال الضريبي، وتتيح رقمنة الضرائب رصد حجم التعاملات التجارية بين الشركات فيما بينها ومع المستهلك، مما يساعد الإدارة الضريبية في كشف أي عمليات تهرب ضريبي قد تتم نتيجة التلاعب بالفواتير أو إخفاء الدخل، وبالتالي وضعت في هذا الإطار عدة طرق وأساليب، نذكر منها:

أولا- تعزيز وتبسيط الاجراءات الجبائية

اعتمدت السلطات العمومية خطة استراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي وتعزيز وتشديد أساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، [1] في هذا السياق فإن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال الاصلاحات يتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:

1- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه.

2- تعزيز وتشديد الإجراءات الجبائية.

3- تبسيط إجراءات تسيير وتحصيل الضريبة.

وتمثلت أهم الإجراءات التي جاء بها المشرع في هذا المجال وهي: [2]

1- توسيع الوعاء الضريبي بتأسيس برنامج للامتثال الجبائي الإرادي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

---

[1] سعيدي بن شهرة، قمان عمر، "**عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد03، سبتمبر2020، جامعة زيان عاشور -الجلفة، ص259.

[2] المرجع نفسه، ص260.

2- التخفيض التدريجي في نسب الضريبة قصد تشجيع النشاطات الإنتاجية بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

3- تخفيض غرامات التحصيل الضريبي، ووضع إجراءات تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون التزاماتهم الجبائية. [1]

ثانيا - إدخال تكنولوجيا المعلومات

يعتبر إدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث وهو يتطلب تكثيف التشريع الضريبي، بحيث عززت المديرية العامة للضرائب قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد بلوغ أهدافها، وكذا سرعة التعرف ورصد المرتكبين للغش والتهرب الضريبي، والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية. [2]

ثالثا - الفاتورة الإلكترونية

يتم إنتاج الفاتورة إلكترونيا وتحتوي على معلومات المعاملات، مما يجعلها تشبه الى حد كبير الفاتورة الورقية، تصدرها الشركات لعملائها وتستخدم هذه الفواتير على نطاق واسع في الوقت الحاضر، لكن أساليبها وتنسيقاتها تختلف من بلد الى أخر، كما يعرفها توجيه ضريبة القيمة المضافة في الإتحاد الأوروبي بأنها: " فاتورة تحتوي على ملف المعلومات المطلوبة في هذا التوجيه، والتي تم إصدارها واستلامها في أي تنسيق إلكتروني ". [3]

تعد الفاتورة الإلكترونية بمزايا متعددة للشركات والسلطات الضريبية على حد السواء، بما في ذلك انخفاض التكاليف الإدارية والامتثال الضريبي، وتحسين تكامل الفواتير وأنظمة الدفع،

---

[1] أنظر الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 7 شوال عام 1436 الموافق 23 يوليو سنة 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج. ر عدد 40 الصادر في 23 يوليو سنة 2015.

[2] نسرين فوزي، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب خارطة طريق الاقتصاد المستدام، بوابة الأهرام، تاريخ النشر: 14 أفريل2021 على الساعة 14:32، تاريخ الاطلاع عليه: 2024/05/10 على الساعة 21:15.

[3] Hyung Chul Lee, Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? A Cas Study of The Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax, Policy Research Working Paper, WORLD BANK GROUP, March 2016, p6.

وتعزيز الدقة وأمن المعلومات بالنسبة لإدارات الضرائب، حيث توفر الفواتير الإلكترونية أيضا معلومات في الوقت الفعلي، مما يمكن ذلك من استخدامها لتعزيز عمليات التحقق من الامتثال ورقمنتها. [1]

الفرع الثاني: مدى مساهمة تطبيق رقمنة الإدارة الضريبية في تعزيز التحصيل الجبائي

تلعب الإدارة الضريبية الإلكترونية دورا هاما في عملية النهوض بالقطاع الضريبي، سواء بزيادة التحصيل الجبائي أو مكافحة التهرب الضريبي، والتقليل من تعقيدات الاجراءات الإدارية، ويمكن أن نستخلص أيضا دور الرقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الحصيلة الضريبية من خلال:

1- تسهل الرقمنة من عملية تخفيف الأعباء على الإدارة الجبائية من خلال أتمتة العديد من إجراءات حساب الضرائب، مما يقلل من احتمالية نشوء المنازعات الضريبية من قبل المكلفين.
2- التشغيل الآلي لعملية استقبال المكلفين بالضريبة واستفساراتهم المتعلقة بتسديد الضريبة، والحساب الحقيقي لمبلغ التصريح الذي يساهم في القضاء على مختلف التلاعبات. [2]

المبحث الثاني

دراسة حالة مركز الضرائب بالبويرة

نحاول في هذا السياق ربط الجانب النظري بالتطبيق العلمي وإعطاءه بعد أخر، من أجل معرفة إضافات الرقمنة في النظام الجبائي في الجزائر، سنقوم بعرض مختلف الجوانب التي أحدثت الرقمنة أثرا بها، وقد تم اختيار مركز الضرائب لولاية البويرة كنموذج للدراسة، ورغم أن عملية رقمنة هذا القطاع لم تتجسد بكاملها الى غاية اليوم في مراكز الضرائب، إلا أنها دخلت حيز الخدمة على المستوى الوطني، ومن خلال هذا المبحث وللتعرف أكثر على جوانب الرقمنة

[1] Matthieu Belon, Jillie Chang, Era Dabla-Norris, Salma Khalid, Frederico Lima, Enrique Rojas, Pilar Villena, Digitalization to Improve Tax Compliance: Evidence From VATE-Invoicing in Peru Washington: INTERNATIONAL MONETARY FUND, November 2019, p4.

[2] بن عزوق منير، مسقم مريم، " **دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي** "، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، السنة 2020، ص525.

بمركز الضرائب لولاية البويرة لابد من التطرق إلى تطبيقات الرقمنة بمركز الضرائب بالبويرة في (المطلب الأول)، ثم تقييمها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تطبيقات الرقمنة بمركز الضرائب بالبويرة

يتطلب تحديث الإدارة الضريبية الانتقال من نمط إداري عمودي إلى نمط إداري أفقي حسب أصناف المكلفين بالضريبة، وذلك عن طريق إنشاء مراكز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، وعليه ستتطرق الدراسة إلى التعريف بمركز الضرائب ومهامه.

الفرع الأول: تعريف مركز الضرائب بالبويرة والهدف من إنشائه

يمثل مركز الضرائب مكسبا مهما وواجهة اضافية للإدارة الضريبية، حيث تبنت هذه الأخيرة مهمة تقديم أفضل خدمة المكلفين بالضريبة، من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل الوفاء بالالتزامات الجبائية بفضل جمع هذه التدابير في موقع واحد، سنعمد في هذا الفرع إلى تعريف مركز الضرائب بالبويرة (أولا)، ثم نبين الهدف من إنشاءه (ثانيا).

أولا- تعريف مركز الضرائب بالبويرة

يعتبر مركز الضرائب مصلحة جديدة تابع للمديرية العامة للضرائب يختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين متوسطي الحجم، يطمح إلى إقامة شراكة مع المكلفين بالضريبة تقوم أساسا على الاستماع والاستجابة، ومعالجة جميع طلباتهم.

وفي هذا السياق قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بتدشين ستة مراكز للضرائب في هذه الولايات: مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، أم البواقي، قالمة، وسوق أهراس، [1] ولقد تم الإعلان عن مشروع إنشاء مراكز الضرائب على المستوى الوطني يوم 19 سبتمبر 2001.

[1] محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014-2015، ص145.

يعتبر مركز الضرائب الواقع ببلدية وولاية البويرة في شارع **العقيد أعميروش** مقابل الحديقة العمومية **سي الحواس** من بين المراكز المستحدثة على المستوى الوطني، حيث تم وإطلاق حيز العمل به في جوان 2016 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18، وأسند إليه مهام تسيير الملفات الضريبية للمكلفين التابعين أو الخاضعين للنظام الحقيقي، باستثناء أولئك الذين يدخلون ضمن صلاحيات مديريات كبريات المؤسسات.[1]

ثانيا - الهدف من إنشاء مركز الضرائب

1- توحيد وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف، من خلال الملف الواحد لمختلف عمليات تحديد الوعاء الضريبي.

2- التحصيل الضريبي، النزاع والرقابة الجبائية.

3- تخفيض عدد المصالح القاعدية وتنسيق الاجراءات.

4- تحديث العمليات والاجراءات عن طريق استخدام شبكة الأنترنت.

5- تحسين استقبال المكلفين بالضريبة عن طريق إنشاء مصلحة الاعلام والاستقبال. [2]

الفرع الثاني: تنظيم مصالح مركز الضرائب بالبويرة

نتطرق بشيء من التفصيل في الفرع إلى الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب (أولا)، ثم نتعرف على مصالح هذا المركز ومهام كل مصلحة (ثانيا).

[1] نجاة نوي، "**دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين -مركز الضرائب بالبويرة نموذجا**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد04، العدد01، السنة 2021، جامعة بومرداس، ص337.

[2] محمد لعلاوي، المرجع السابق، ص146.

أولا - الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

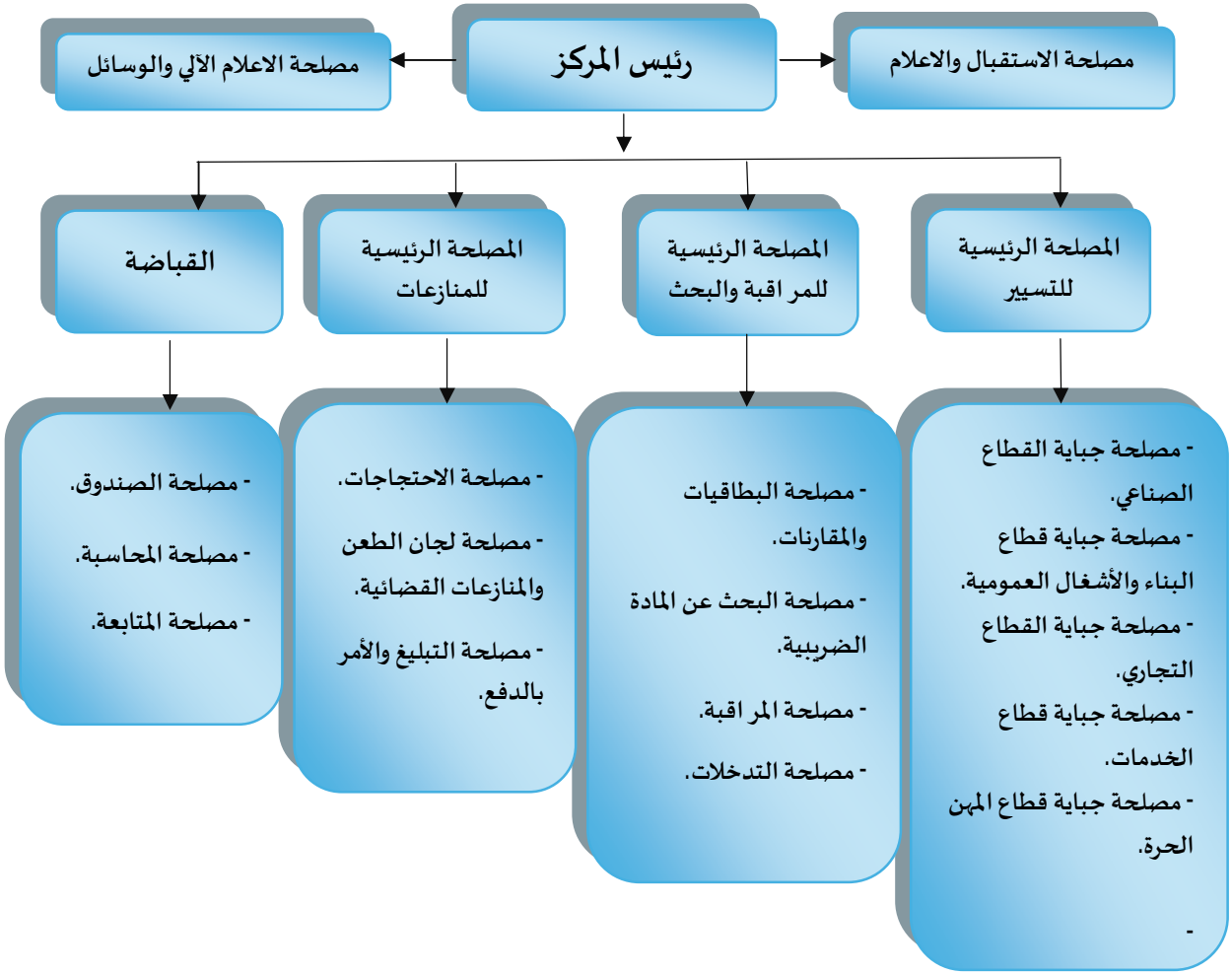

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz

ثانيا - مهام مصالح مركز الضرائب

نعرض في هذا السياق مهام المصالح الرئيسية لمركز الضرائب بالبويرة.

1- المصلحة الرئيسة للتسيير:

يتمثل الدور المهم الذي تقوم به المصلحة الرئيسية للتسيير، من خلال العمل على:

1- تسيير الملفات الجبائية والسهر على حفظها، ودراسة شكاوى واحتجاجات المكلفين بالضريبة.

2- تسيير المكلفين بالضريبة ومراقبة التصريحات الشهرية G50 والسنوية G4 بالنسبة للأشخاص المعنويين وG11 بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

3- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها إلى رئيس المركز.

4- إعداد التقارير الدورية وتجميع الإحصائيات الثلاثية.

5- تقوم باستخراج شهادة النشاط وشهادة الوجود للمكلفين بالضريبة.

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

تمثل هذه المصلحة دورًا هامًا في ضمان الامتثال الضريبي وجمع الإيرادات للدولة، من أجل تمويل الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية، وتتمثل مهامها الرئيسية في: جمع البيانات وتحليلها، وبتنفيذ اجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها من أجل استغلالها بشكل أمثل.

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات:

تتولى دراسة كل الطعون سواء كانت نزاعية أو اعفائية ناتجة عن فرض الضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، كما تختص بالنظر في كل طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، ومتابعة ملفات قضايا النزاعات المقدمة إلى الهيئات القضائية.

4- القباضة:

تتولى استلام المبالغ التي يدفعها المكلفون بالضريبة سواء كانت هذه التسديدات تتم عن طريق الجداول العامة أو الفردية، وكذا تسهر على متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل الضريبي، وتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضرائب. [1]

[1] موقع المديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz

5- مصلحة الاستقبال والاعلام:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الواجهة الأولى للإدارة الضريبية لمجموع مصالحها الرئيسية، ومن خلالها يسهر مركز الضرائب على الاستقبال الفعال والنوعي للمكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى أنها تتكفل بانشغالاتهم والتنسيق بينهم وبين الإدارة من حيث: [1]

1- رفع طلباتهم للمصالح المختصة وتسلم مختلف الوثائق المطلوبة منهم.

2- استقبال المكلفين الذين تم استدعاؤهم وتوجيههم للمصالح التي حررت الاستدعاءات.

كما تعمل هذه المصلحة على اتصال أسهل بمصالحها، وذلك من خلال اعلام ولصق المعلومات الخاصة بشروط الدخول والاستقبال في المصالح، ويتم ذلك عن طريق:

1- الصاق التزامات مرجعية نوعية الخدمة الخمسة عشر (15). [2]

2- وضع لافتة وهذا من أجل تسهيل عملية التوجيه، ويتم وضعها عند مدخل المكاتب يمكن ملاحظتها بسهولة، تسمح بالتعريف بالشبابيك والمكاتب المختصة باستقبال الجمهور. [3]

3- تسيير الوثائق من خلال تسليمها على مستوى مكتب الاستقبال، (القوانين الجبائية، الدلائل الجبائية، الكتيبات، رسائل المديرية العامة للضرائب، المطويات، مرجع نوعية الخدمة...إلخ). [4]

4- تحسين الاستقبال الهاتفي والتكفل بالاستقبال الشخصي. [5]

6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

تقوم هذه المصلحة بما يأتي:

1- توظيف التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وإدارة ملفات التأهيل وصلاحيات الدخول.

---

[1] موقع المديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz

[2] أنظر للملحق رقم 01 ص 53.

[3] أنظر للملحق رقم 02 ص 54.

[4] أنظر للملحق رقم 03 ص 55.

[5] أنظر للملحق رقم 04 ص 56.

2- تحديد حاجيات الإدارات من عتاد ولوازم أخرى، وصيانة التجهيزات.

3- الإشراف على مهام النظافة وخلق بيئة أمنة للمقرات. [1]

7- اختصاص رئيس المركز:

يتولى رئيس مركز الضرائب بإسم المدير الولائي للضرائب مهمة النظر في الشكاوى المرسلة إليه من قبل المكلفين بالضريبة التابعين له، كما يصدر قرارات بشأن النزاعات في القضايا التي يقل أو يساوي مبلغها خمسون مليون دينار جزائري (50.000.000 دج)، وكذا في طلبات استراد قروض الرسم على القيمة المضافة **(TVA)** التي يقل أو يساوي مبلغها خمسون مليون دينار جزائري.

يجب أن يبت مدير مركز الضرائب في الشكاوى المقدمة إليه في أجل اقصاء أربعة أشهر ابتداءا من تاريخ تقديمها، غير انه يمكنه البت فورا بالرفض في الشكاوى غير الجديرة بالقبول نهائيا، وخاصة تلك المقدمة بعد انقضاء الأجل.

الفرع الثالث: مجال اختصاص مركز الضرائب

نتناول من خلال هذا الفرع المهام التي يختص بها مركز الضرائب بالبويرة استنادا للمرسوم التنفيذي رقم 06-327.

- يختص مجال الوعاء الضريبي: من حيث تسيير الملف الجبائي للشركات بخصوص للضريبة على أرباح الشركات، وكذا للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي بالنسبة للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.

- يلتزم في مجال التحصيل: بإعداد الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل والرسوم والأتاوى، وإنجاز عمليات الدفع واستخراج النقود. [2]

[1] موقع المديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz

[2] أنظر المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327.

- بقوم في نطاق المنازعات: بدراسة الشكاوى ومتابعة المنازعات الإدارية والقضائية، ويعوض قروض الرسوم بمناسبة الاستقبال والإعلام.

- يختص في مجال الرقابة: بالبحث عن المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات.

- يمكن إجمال اختصاص المركز في حيز الاستقبال والإعلام في: استقبال وتوجيه وإعلام المكلفين بجميع التدابير اللازمة، وتنظيم وتسيير المواعيد ونشر المعلومات لصالح المكلفين التابعين لاختصاص مركز الضرائب. [1]

المطلب الثاني

تقييم الرقمنة بمركز الضرائب بالبويرة

يظهر أثر الرقمنة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية التي يقوم بها المكلف لدى مصالح الضرائب، ولذات الهدف وضعت في هذا الصدد مواقع اتصال عبر الأنترنت، من أجل طرح انشغالاتهم واستفساراتهم، وتحميل التصريحات الجبائية، كما أن الرقمنة لها دور في المعالجة السريعة لطلبات المكلفين سواء كانت عن بعد أو على مستوى المركز، [2] لدراسة هذا الأثر سوف نتطرق أولا الى النظام المعلوماتي المعتمد على مستوى مركز الضرائب بالبويرة (الفرع الأول)، ثم نظام التصريح الإلكتروني المعمول به في هذا المركز (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظام المعلومات والتصريح الجبائي المعتمد لدى مركز الضرائب بالبويرة

يعمل مركز الضرائب بالبويرة وفق نظام معلوماتي جبائي يعرف باسم SAP (أولا)، وكذلك يعتمد على نظام التصريح بالضرائب والأرباح ودفعها من خلال موقع يسمى جبايتك Jibayatic (ثانيا).

[1] أنظر المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327.

[2] نجاة نوي، المرجع السابق، ص338.

أولا- النظام المعلوماتي SAP ركيزة أساسية لرقمنة الإدارة الضريبية

تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من أهداف، ومن أهمها تفعيل الرقابة الجبائية والعمليات الخاصة بالتحصيل، ولذلك عملت على اقتناء تطبيقات من برمجيات وأنظمة حديثة تتكيف مع المتطلبات الحالة، والتي نجد من بينها النظام المعلوماتي SAP.

1- تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

النظام المعلوماتي الجبائي SAP هو نظام التطبيق والإنتاج حديث النشأة بألمانيا يعرف بإسم **SYSTEME D'APPLICATION ET PRODUCTION**، وكان موجها للشركات بصفة عامة، وجاء هذا النظام الجديد الذي بدأ تطبيقه على مستوى مركز ولاية البويرة في شهر فيفري 2018.

بحيث قدم هذا النظام عند تطبيقه عدة مزايا وتسهيلات لكل من الإدارة الضريبية والمكلف بدفع الضريبة، الذي سيوفر عليهم عناء التنقل إلى مراكز الضرائب ويصبح بإمكانهم تقديم تصريحاتهم الجبائية الشهرية (G50) عن بعد "إلكترونيا" باستخدام إسم المستخدم وكلمة السر، وبهذا نشهد تحولا من الإدارة الورقية التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية الحديثة. [1]

2- أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP

توجد أهداف عديدة نذكر أهمها:

1- تطبيق مبدأ المساواة الضريبية من خلال ربط الضرائب بالمكلفين حسب أنشطتهم وأملاكهم.

2- تطبيق الإجراءات الإلكترونية لمعالجة المعطيات المرتبطة بفرض مختلف أنواع الضرائب وتحصيلها.

[1] مقابلة مع السيدة: لعزازي وردة، مفتش رئيسي لخلية SAP بمركز الضرائب بالبويرة.

3- التكفل بعمليات الرقابة الجبائية ومعالجة قضايا النزاعات وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير بصورة آلية.

4- إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واعتماد تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

3- النتائج المنتظرة من تطبيق النظام المعلوماتي الجبائي SAP

ويمكن تلخيص أهم نتائج وأثار النظام المعلوماتي الجبائي SAP في النقاط التالية:

1- تأهيل الأعوان في النظم المعلوماتية، مما يخفف من حجم المهام المسندة إليهم.

2- التبادل السريع للمعلومات والبيانات بين المصالح المؤسساتية من خلال تطوير منصات متنوعة.

3- تتبع المبالغ المحصلة حسب نوع الضرائب تبعا لكل قطاع نشاطي.

4- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني ومكافحة كل مظاهر الغش الضريبي.

5- تسهيل عملية دخول المكلفين إلى حساباتهم الجبائية من خلال شهادات الولوج. [1]

ثانيا- نظام التصريح الجبائي "جبايتك" Jibayatic

تعمل الإدارة الضريبية الجزائرية جاهدة على عصرنة قطاعها، من خلال تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى إصلاح طريقة عمل مصالحها، بحيث يشكل هذا النظام المعلوماتي الجبائي استراتيجية لتحسين العلاقة مع المؤسسات. [2]

1- تعريف البوابة الإلكترونية "جبايتك"

برمجية "جباية تيك" مصنع من قبل شركة **SAP Aktiengesellschaft**، وهي شركة ألمانية محدودة مقرها في فالدورف، بدأ نشاطها سنة **1918**، وتسعى لتحسين أنشطتها

[1] أنظر الموقع https://www.sap.com تاريخ الاطلاع 2024/05/25 على الساعة 15:00 والملحق رقم 5 و6 ص 57.

[2] أنظر الملحق رقم 7 و8 ص 58.

وخدماتها بصورة مستمرة، كما أنها تعمل اليوم مع السلطات الجزائرية ضمن نطاق رقمنة القطاع الضريبي الجزائري. [1]

تمثل بوابة Jibaya'Tic تجربة إلكترونية جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة وتتيح لهم فرصة التصريح ودفع الضرائب باستخدام شبكة الأنترنت، ومعنى مصطلح "**جباية'تيك**" أنه يدل على كلمة "جباية" في اللغة العربية، ويشير مختصر "تيك" إلى مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (Technologies informationnelles communicationnelles). [2]

2- كيفية التسجيل في بوابة "جبايتك"

لتقديم طلب الانخراط يتعين على المكلف الانتقال لمركز الضرائب لتحديد موعد على مستوى مصلحة الاستقبال والاعلام، وبعد أخذ موعد يتم استقباله في مصلحة الرقمنة، ويتم تسجيله في بوابة "جباية تيك" ويسلم له ظرف مغلق يحتوي على الرقم السري الخاص به للدخول الى فضائه الشخصي، ويستخدم هذا الرمز للدخول الأول فقط بمجرد الانخراط، [3] ويمكن له اتباع الخطوات التالية لاستخراج الاستمارة:

1- من أجل حصول على خدمة يمكن الولوج إليها عن طريق الموقع: www.jibayatic.dz

2- عند الدخول إلى الرابط تظهر نافذة يوجد فيها خانة إسم المستخدم والرقم السري عند إدخال المعلومات يسمح له الولوج الى فضاه الخاص.

3- ظهور نافذة تغيير رقم السري الخاص بالفضاء المكلف.

---

[1] بن قارة إيمان، "**مساهمة البرمجيات المدمجة في تحسين جودة خدمات الإدارة الجبائية (عرض برمجية جباية-تيك نموذجا)**"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد11، العدد01، 2022، جامعة باجي مختار -عنابة، ص387.

[2] موقع المديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz

[3] مقابلة مع السيد: جوادي كريم، مكلف بفحص المحاسبة العامة بمركز الضرائب بالبويرة.

4- نقوم بضغط على الخانة Décl Oblige.t Ddépôt ثم يقوم بتصريح بالضرائب المستحقة لهذا الشهر.

5- عند الدخول إلى الموقع سنجد كل الضرائب المستحقة الواجبة الدفع لذلك الشهر IRG/TVA/TAP، ونجد مدة الدفع بالمعني من بداية الشهر إلى نهاية الشهر والتصريح يكون قبل 20 يوم من الشهر الموالي. [1]

الفرع الثاني: أثر الرقمنة على الأداء الإداري الجبائي بمركز الضرائب بالبويرة

يعتبر مركز الضرائب بالبويرة نقلة نوعية في المعاملات الجبائية ومكسب حظيت به الولاية، ومن خلال الدراسة الميدانية بمركز الضرائب بولاية البويرة، فإنه يتجلى تطبيق الرقمنة على مستوى المركز من خلال الشبكة الداخلية المتوفرة بين جميع المصالح، حيث تبدأ الخدمة الخاصة بالمكلف بالضريبة بمصلحة الاستقبال وتنتهي في نفس المصلحة باعتبارها الركيزة الأساسية لمركز الضرائب، في هذا الصدد يتجلى دور الرقمنة وأثرها على الأداء الإداري الجبائي فيما يلي:

1- تخول الشبكة الداخلية لجميع موظفي المركز الاطلاع على سير العملية (من رئيس المركز الى رؤساء المصالح)، واختصار الوقت والتقليل من الخدمة الورقية وتخفيف العبء على المكلف بالضريبة في استلام الوثيقة الخاصة به.

2- عملت الرقمنة على التنسيق بين مختلف المصالح الموجودة في المركز، وسرعة التكفل والرد على المكلف.

3- يظهر جليا دور الرقمنة في تحسين الأداء الإداري، من خلال المقابلات التي أجريت مع رؤساء المصالح، مما أدت الى توفير أجهزة الاعلام الآلي والاتصالات الداخلية بين مختلف المصالح، وهذا قلل من كثافة استعمال الورق واختصار الوقت، اذ أنه عن طريق مصلحة

[1] أنظر للملحق رقم 9 ص 59.

الاستقبال والاعلام تمر المعلومات الى مختلف المصالح للنظر في العمل المنوط بكل مصلحة، مما وفر عناء التنقل بين المصالح.

4- ساعدت الرقمنة من خلال أجهزة الحاسوب والبرمجيات المعدة فيه على استخراج كافة الجداول والاحصائيات والتقارير، مما قلل من الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الموظف عند التحرير اليدوي التقليدي.

5- سمحت عملية الرقمنة في زيادة خلق الإبداع الإداري للموظف وتقديم الأفضل.

6- ساهمت الرقمنة في المعالجة السريعة لطلبات المكلفين بالضريبة، سواء كانت الطلبات عن بعد أو على مستوى مركز الضرائب.

7- يعتمد الموظف في دراسة طلبات المكلفين على رقم التعريف الجبائي NIF اجتنابا للوقوع في أخطاء تشابه الأسماء، فبمجرد ادخال رقم التعريف الجبائي تظهر جميع المعلومات لخاصة به.

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة

شهد المجال الإداري والاقتصادي نقلة نوعية بفضل التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، حيث اتجهت الإدارة الضريبية نحو رقمنة خدماتها تاركة وراءها الأساليب التقليدية والمعاملات الورقية، كذلك تمكنت ملامح التقدم من تحسين نمط العمل والأداء في قطاع الضرائب وتسهيل عملياته بفضل اعتماد التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية التي أدت إلى إصلاحات ضريبية ناجحة ومستدامة والتخلص من مختلف الجوانب السلبية للإدارة التقليدية كالفساد، والغش والتهرب الضريبي إضافة إلى البيروقراطية والمحسوبية.

في إطار دراسة الموضوع بينا أن القطاع الجبائي حظي بالاهتمام لوصوله إلى الرقمنة والنهوض بهذا القطاع الحساس وترقية ارادته التي تلعب دورا هاما في تزويد الميزانية العمومية بالموارد الضرورية تماشيا مع المتطلبات العصرية والتحولات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، وهذا بفضل إتاحة تكنولوجيا الرقمنة واعتماد تقنياتها في الأعمال الضريبية من خلال موظفين أكفاء ومختصين وذوي خبرة في مجال الاعلام والتكنولوجيا وبفضل البرامج المناسبة بما يتلاءم مع تحقيق زيادة فعالية التحصيل الضريبي وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين.

في الأخير نود توضيح فكرة توسيع استخدام الرقمنة أنه نتج عنها تحسين في الإداء الإداري الجبائي، حيث تم تسهيل العديد من الاجراءات ويتجلى ذلك في تقريب الإدارة من المواطن وأيضا تخفيف عبء التنقل، من خلال التقليل من حجم الوثائق والتكلفة واختصار الوقت مقارنة بالوضع السابق أي قبل تبني تطبيق نظام الرقمنة على مستوى القطاع الضريبي.

مكنت هذه الدراسة من التوصل الى النتائج التالية:

1- سعي الإدارة الضريبية لمواكبة مستجدات التحول الرقمي، وذلك عن طريق قيامها بوظائفها الإدارية إلكترونيا مثل إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالتصريح والدفع مثل: نظام "جبايتك" إضافة إلى مواقع أخرى تحتوي على جميع الوثائق والمعلومات الخاصة بها.

2- توجه الإدارة الضريبية لتبسيط اجراءاتها وتحسين جودتها من خلال اعتمادها أسلوب الرقمنة في المعاملات الجبائية.

3- استحداث هياكل الجديدة حسب أصناف المكلفين بالضريبة تتمثل في: المراكز الضريبية والمراكز الجوارية، إضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات.

4- تحد الرقمنة بشكل كبير من ظاهرتي الغش والتهرب ضريبي، وذلك بفضل الرقابة الجبائية التي تساهم في زيادة التحصيل.

6- رغم الاصلاحات التي قامت بها الإدارة الضريبية نجد أنه لا يزال استخدام نظام الرقمنة في بدايته على مستوى القطاع الضريبي، فهي تعاني من نقص الهياكل وقلة الكفاءات في الأنظمة الإلكترونية وقلة إلمام المكلفين بها من ناحية أخرى.

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1- تأهيل وتدريس الموارد البشرية واستغلال ذوي الكفاءة في مجال الاعلام الآلي والتكنولوجيا.

2- تفعيل وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

3- الاقتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة واسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري.

4- مكافحة الجريمة الإلكترونية وذلك بتفعيل الأمن القانوني من أجل منع اختراق البيانات المتعلقة بالإدارة الضريبية.

5- توسيع نظام التصريح الإلكتروني ليشمل جميع فئات المكلفين بالضريبة.

الـــمـــلاحـــق

الملحق رقم 01: يتضمن التزامات مرجعية نوعية الخدمة الخمسة عشر (15).

المصدر: مركز الضرائب بالبويرة

الملحق رقم 02: يتضمن لافتة التوجيه بمركز الضرائب بالبويرة

المصدر: مركز الضرائب بالبويرة

الملحق رقم 03: يتضمن مطوية منشورة على مستوى مركز الضرائب بالبويرة

المصدر: مركز الضرائب بالبويرة

الملحق رقم 04: يتضمن مطوية حول نوعية الخدمات المقدمة من طرف المركز

المصدر: مركز الضرائب بالبويرة

الملحق رقم 05: يتضمن المعلومات المنسقة في SAP document and reporting compliance التي تساعد على إدارة الالتزامات.

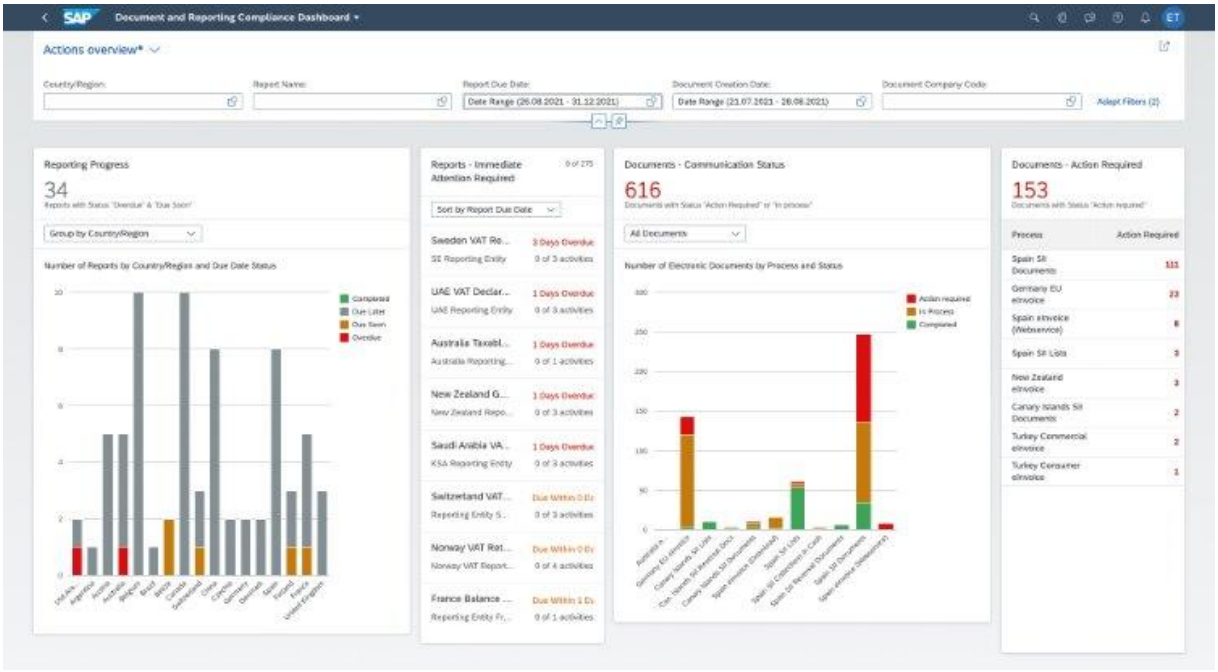

الملحق رقم 06: يتضمن بيانات الوقت الفعلي تساعد محاسبي الضرائب على مراجعة البيانات الأساسية وتحديد المخالفات.

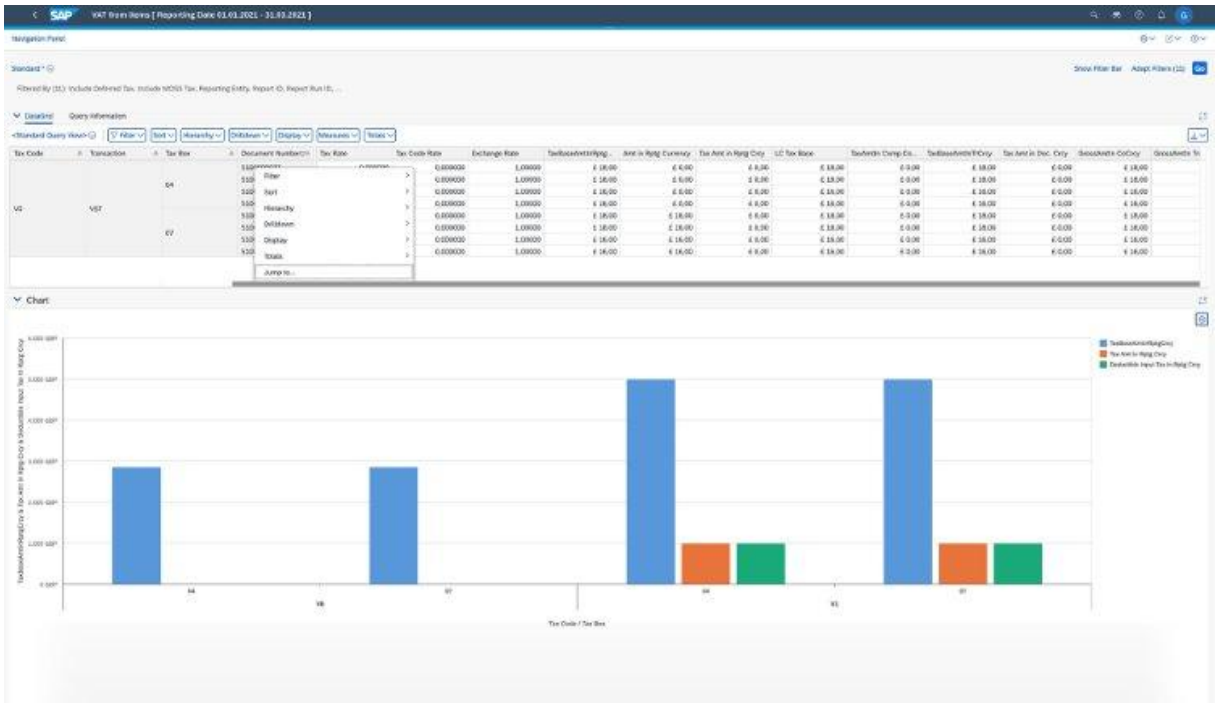

المصدر: الموقع https://www.sap.com

الملحق رقم 07: يتضمن نظام المعلومات جبايتك.

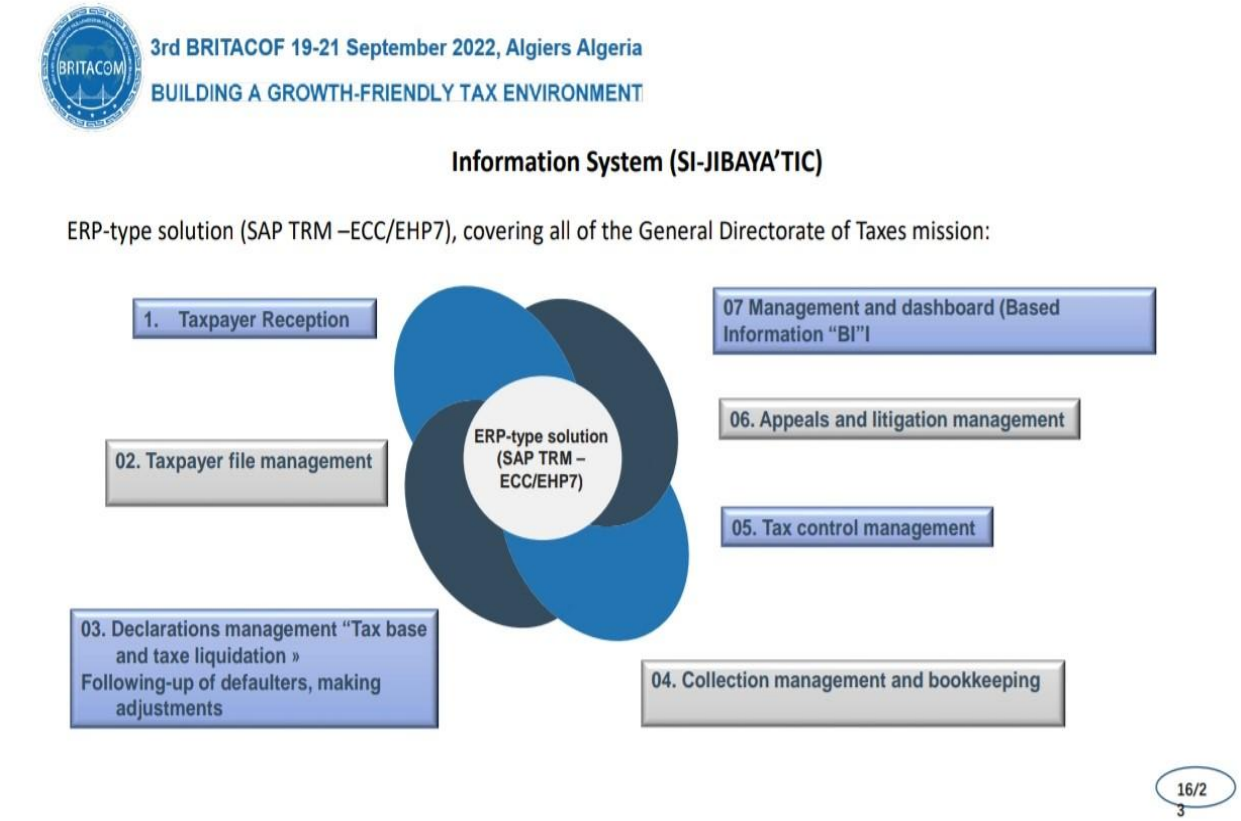

الملحق رقم 08: يتضمن كيفية عمل نظام جبايتك.

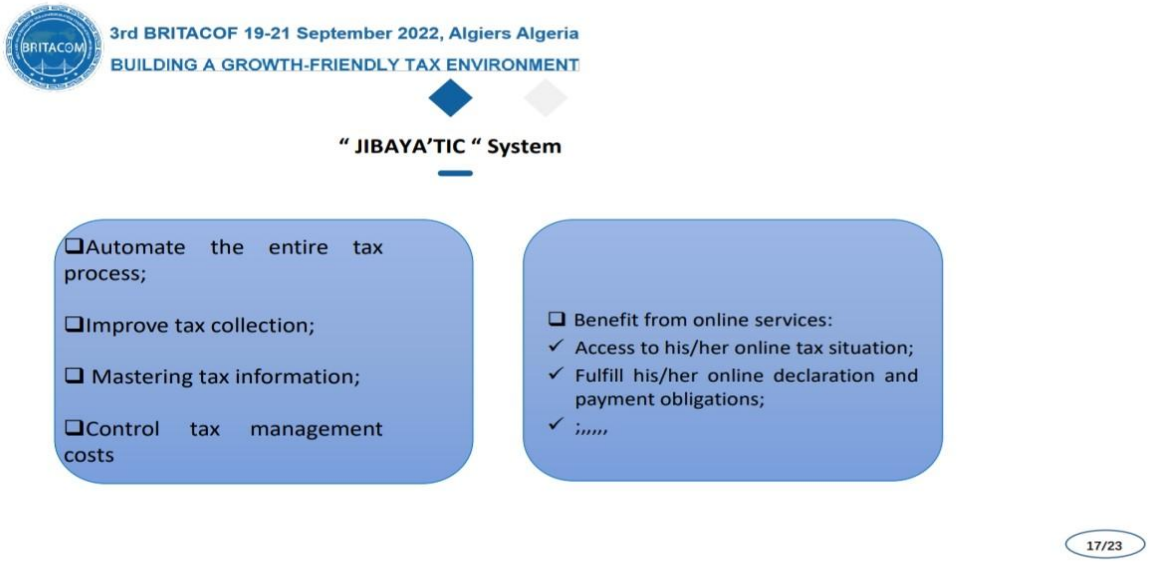

المصدر: مركز الضرائب بالبويرة.

الملحق رقم 09: يتضمن دليل توجيهي لكيفية الانخراط في بوابة جبايتك.

المصدر: مركز الضرائب بالبويرة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2) علاء عبد لرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
3) فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4) محمد بن فوزي الغامدي، الإدارة الإلكترونية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2022.
5) نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1- أطروحات الدكتوراه:

1) حراش براهيم، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الاصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة جزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
2) خروبي هني، انعكاسات عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية-دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب-الشلف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2021-2022.
3) شيلي الهام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي-دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، رسالة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات نيل

شهادة دكتوراه في العلوم، التخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2019-2020.

4) محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014-2015.

2- رسائل الماجستير:

- لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية-دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2010-2011.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية

1) أحسن ركي، سمير عماري، "**واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد3، عدد1، جوان 2020، جامعة 20 أوت-سكيكدة، ص ص21-36.

2) بن عروس حمزة، بوعزة صبرين، "**واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية**"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد01، السنة 2020، جامعة يحي فارس-المدية، ص ص20-37.

3) بن عزوق منير، مسقم مريم، "**دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، السنة 2020، ص ص514-529.

4) بن قارة إيمان، "**مساهمة البرمجيات المدمجة في تحسين جودة خدمات الإدارة الجبائية (عرض برمجية جباية-تيك نموذجا)**"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد11، العدد01، 2022، جامعة باجي مختار-عنابة، ص ص382-399.

5) بودالي محمد، بوشنب موسى، "**رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر -الإدارة الجبائية نموذجا**"، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص ص253-279.

6) بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "**عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة**"، مجلة المعيار، المجلد12، العدد01، 2021، جامعة تيسمسيلت، ص ص292-306.

7) بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "**عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد01، السنة 2021، جامعة تيسمسيلت، ص ص148-166.

8) بومعد سمية، جناي محمد علاء الدين، "**رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الإيرادات الضريبية -دراسة تجربتي مصر والأردن**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد08، العدد02، 2023، جامعة البليدة 02، 2023، ص ص48-60.

9) الحمزة عبد الحليم، "**الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر**"، مجلة دراسات جبائية، المجلد7، العدد12، جوان 2018، جامعة تبسة، ص ص87-109.

10) رمادلية عبد الله سفيان، قويدري كمال، "**تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر - عصرنة الإدارة الضريبية نموذجا**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد14، العدد03، السنة 2020، جامعة لونيسي علي-البليدة 2، ص ص463-482.

11) سعيدي بن شهرة، قمان عمر، "**عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد03، سبتمبر2020، جامعة زيان عاشور -الجلفة، ص ص257-273.

12) فارس بن يدير، مصطفى إيدير، محمد زرقون، "**عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2021/2020)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد01، 2022، ص ص117-130.

13) فلة محتال، أحمد بساس، "**أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط)**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد02، 2020، جامعة الأغواط، ص ص55-72.

14) فهمية بلول، "**الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجا)**"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد17، العدد02، السنة 2022، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، ص ص398-416.

15) فوقة فاطمة، ميهوبي حسام الدين، ميهوبي علاء الدين، "**قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الإدارة الضريبية**"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، مجلد5، العدد2، 2023، جامعة الشلف، ص ص93-109.

16) قناص علي، زين يونس، "**التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبرياء المؤسسات)**"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص ص215-235.

17) قوادري محمد، "**رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022، جامعة الجلفة، ص ص235-248.

18) كماش حسين، بوخدوني لقمان، "**رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، 2022، ص ص767-782.

19) كميلية بوكرة، "**انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، السنة 2023، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، ص ص329-342.

20) مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، "**رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية-الواقع والتحديات**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 1، 2022، جامعة ابن خلدون-تيارت، ص ص165-178.

21) مولود مليكاوي، "**واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد08، 2015، جامعة برج بوعريريج، ص ص141-156.

22) نجاة نوي، "**دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين-مركز الضرائب بالبويرة نموذجا**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد04، العدد01، السنة 2021، جامعة بومرداس، ص ص328-342.

23) نشيدة معزوز، "**التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب-دراسة تجارب دول عربية**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد01، سنة 2022، جامعة الجزائر 3، ص ص523-544.

24) هبة عبد المنعم، صبري الفران، "**دراسة حول: رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية**"، دراسات اقتصادية، العدد 85، صندوق النقد العربي، يناير 2021-2022، ص ص1-41.

25) وشان أحمد، بلعزوز بن علي، "**الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطور الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد17، جانفي 2017، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، ص ص67-74.

رابعا: النصوص القانونية

1- النصوص التشريعية:

أ- القوانين:

1) قانون رقم 23-22 مؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 24 ديسمبر سنة 2023، يتضمن قانون المالية لسنة 2024، ج ر عدد86، الصادر في 2023/12/31.

2) قانون الإجراءات الجبائية مستحدث بالمادة 40 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، والمادتين 60 و72 من القانون رقم

02-11 المؤرخ في 2002/12/24، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، معدل ومتمم بقوانين المالية وقوانين المالية التكميلية غاية قانون المالية 2024.

ب- الأوامر:

- الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 7 شوال عام 1436 الموافق 23 يوليو سنة 2015، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج. ر عدد 40 الصادر في 23 يوليو سنة 2015.

2- النصوص التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، ج. ر العدد 59 الصادر في 24 سبتمبر سنة 2006.

خامسا: المؤتمرات والملتقيات

1) حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، أيام1-4 نوفمبر 2009، معهد الإدارة العامة-المملكة العربية السعودية.
2) رمادلية عبد الله سفيان، مداخلة بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرافق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا، المؤتمر العالمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات-أفاق، يومي 26 و27 نوفمبر 2018، جامعة محمد بوضياف-المسيلة.
3) شعباني لطفي، زرقواد وسام، سعيج عبد الحكيم، مداخلة بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية، أيام 08/06 نوفمبر 2017، عمان/ الأردن.
4) أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، 28 و29 أكتوبر 2015.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1) نسرين فوزي، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب خارطة طريق الاقتصاد المستدام، بوابة الأهرام، تاريخ النشر: 14 أفريل2021 على الساعة 14:32، على الموقع:

https://gate.ahram.org.rg ، تاريخ الاطلاع عليه: 2024/05/10 على الساعة 21:15.

2) موقع المديرية العامة للضرائب https://mfdgi.gov.dz

3) الموقع https://www.sap.com تاريخ الاطلاع عليه: 2024/05/25 على الساعة 15:00.

سابعا: المقابلات

1) مقابلة مع السيدة: لعزازي وردة، مفتش رئيسي لخلية SAP بمركز الضرائب بالبويرة.

2) مقابلة مع السيد: جوادي كريم، مكلف بفحص المحاسبة العامة بمركز الضرائب بالبويرة.

المراجع باللغة الأجنبية

1) Hyung Chul Lee, Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? A Cas Study of The Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax, Policy Research Working Paper, WORLD BANK GROUP, March 2016.

2) Kharroubi Kamel, Benbayer Habib, Modernisation de l'administration fiscal : une priorité d'extrême urgence, Béarn journal of économic sudies, l'Université d'Oran, numéro 01, janvier 2017.

3) Matthieu Belon, Jillie Chang, Era Dabla-Norris, Salma Khalid, Frederico Lima, Enrique Rojas, Pilar Villena, Digitalization to Improve Tax Compliance: Evidence From VATE-Invoicing in Peru Washington: INTERNATIONAL MONETARY FUND, November 2019.

4) Taufik Kurniawan, Modernization of the tax administration system: atheoretical review of improving tax capacity, E3S web of conferences 73, 10022, ICENIS 2018.

الفهرس

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء .....

قائمة المختصرات.....

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة قطاع الضرائب في الجزائر

المبحث الأول الرقمنة في الإدارة الضريبية الجزائرية 6

المطلب الأول مفاهيم حول رقمنة الإدارة الضريبية 6

الفرع الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الضريبية 7

أولا- تعريف رقمنة الإدارة الضريبية..... 8

ثانيا- خصائص رقمنة الإدارة الضريبية 10

الفرع الثاني: أهمية رقمنة الإدارة الضريبية 12

المطلب الثاني دواعي رقمنة الإدارة الضريبية ومتطلباتها 13

الفرع الأول: دوافع التوجه نحو رقمنة الإدارة الضريبية 14

أولا- نقص الإمكانيات المادية الكفاءات البشرية..... 14

ثانيا- تضخم عدد الهياكل الإدارية وتدهور وضعيتها 14

ثالثا- استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي15

رابعا- الفساد الإداري..... 16

الفرع الثاني: متطلبات رقمنة الإدارة الضريبية 16

أولا- مكافحة التهرب الضريبي 17

ثانيا- وقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة 17

ثالثا- الإدارة الفعالة للنظام الجبائي..... 17

رابعا- مكافحة الفساد الجبائي..... 18

خامسا- إعداد تدابير لترسيخ ثقافة الانضباط الجبائي..... 18

المبحث الثاني مبادرات التحول الرقمي بمصالح الضرائب 18

المطلب الأول مظاهر تبني الرقمنة بالنسبة للإدارة الضريبية 19

الفرع الأول: إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية 19

فهرس المحتويات

أولا- مديرية كبريات المؤسسات (DGE) 20
ثانيا- مراكز الضرائب (CDI) 20
ثالثا- المراكز الجوارية للضرائب (CPI) 21
الفرع الثاني: إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية 22
الفرع الثالث: إحداث نافذة التوثيق الجبائي واعتماد قواعد الفحص الضريبي..... 22
أولا- إحداث نافذة التوثيق الجبائي 23
ثانيا- اعتماد قواعد الفحص الضريبي..... 23
الفرع الرابع: إحداث نظام التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم 24
أولا- إطلاق خدمة التصريح الإلكتروني "جبايتك"..... 24
ثانيا- إطلاق خدمة التصريح والدفع الإلكتروني "مساهمتك" 25
المطلب الثاني مظاهر تبني الرقمنة بالنسبة للمكلف بالضريبة..... 26
الفرع الأول: رقم التعريف الجبائي الإلكتروني 26
الفرع الثاني: البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين 27
الفرع الثالث: طلب التوطين البنكي عن بعد..... 27
الفصل الثاني أثر الرقمنة على فعالية قطاع الضرائب في الجزائر 29
المبحث الأول دور الرقمنة في تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية..... 30
المطلب الأول تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي..... 30
الفرع الأول: مراحل رقمنة التحصيل الضريبي 31
أولا- مرحلة التخطيط والإعداد لرقمنة التحصيل الضريبي..... 31
ثانيا- مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي 31
ثالثا- مرحلة تشغيل واختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني..... 31
الفرع الثاني: مزايا ومكاسب تطبيق رقمنة التحصيل الضريبي 32
أولا- توسيع القاعدة الضريبية..... 32
ثانيا- تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي 32
ثالثا- زيادة الامتثال الجبائي وتقليل التهرب الضريبي..... 33
المطلب الثاني آليات مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية في إطار الرقمنة33
الفرع الأول: طرق الحد من التهرب الضريبي في إطار رقمنة الإدارة الضريبية... 34

فهرس المحتويات

أولا- تعزيز وتبسيط الاجراءات الجبائية..... 34
ثانيا- إدخال تكنولوجيا المعلومات..... 35
ثالثا- الفاتورة الإلكترونية..... 35
الفرع الثاني: مدى مساهمة تطبيق رقمنة الإدارة الضريبية في تعزيز التحصيل الجبائي 36
المبحث الثاني دراسة حالة مركز الضرائب بالبويرة 36
المطلب الأول تطبيقات الرقمنة بمركز الضرائب بالبويرة 37
الفرع الأول: تعريف مركز الضرائب بالبويرة والهدف من إنشائه..... 37
أولا- تعريف مركز الضرائب بالبويرة 37
ثانيا- الهدف من إنشاء مركز الضرائب..... 38
الفرع الثاني: تنظيم مصالح مركز الضرائب بالبويرة 38
أولا- الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب 39
ثانيا- مهام مصالح مركز الضرائب..... 39
الفرع الثالث: مجال اختصاص مركز الضرائب 42
المطلب الثاني تقييم الرقمنة بمركز الضرائب بالبويرة..... 43
الفرع الأول: نظام المعلومات والتصريح الجبائي المعتمد لدى مركز الضرائب بالبويرة 43
أولا- النظام المعلوماتي SAP ركيزة أساسية لرقمنة الإدارة الضريبية 44
ثانيا- نظام التصريح الجبائي "جبايتك" Jibayatic..... 45
الفرع الثاني: أثر الرقمنة على الأداء الإداري الجبائي بمركز الضرائب بالبويرة ... 47
الخاتمة 50